

## نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة

إبراهيم العيسوي\*

### ملخص

تقدم هذه الورقة عدداً من الشواهد النظرية والدلائل العملية التي تبين عجز نموذج التنمية المبني على توافق واشنطن والليبرالية الاقتصادية الجديدة عن إخراج الدول النامية التي طبقت من أسر التخلف والتبعية. ويقدم هذا النموذج من خلال مناقشة عدد من القضايا المحورية مثل تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، واقتصاد السوق، والخصخصة، والدور الاقتصادي للدولة، والتبعية والاستقلال. وفي ضوء نقد هذا النموذج والدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الناجحة، يقترح الكاتب نموذجاً تنموياً بديلاً، وهو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات. وبعد بيان المقصود باستقلالية التنمية والاعتماد على الذات، وتحديد ركائز النموذج البديل، تناقش الورقة إمكانية تطبيق هذا النموذج في زمن العولمة، ويوضح أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه.

## Independent Development: An Alternative Model to Washington Consensus and the Possibility of its Application in the Era of Globalization

Ibrahim El-Issawy

### Abstract

This paper questions the validity and relevance of the neo-liberal- Washington Consensus-based development model. The failure of this model to liberate developing countries from the underdevelopment- dependency trap is amply demonstrated by theoretical, historical and empirical evidence centered on a number of crucial issues, e.g. trade liberalization, FDI, markets and the state's developmental role, privatization, dependency, etc. An alternative development model is proposed. Its corner stone is independent or self- reliant development. Following an exposition of the underlying concepts and the five pillars of the model, the paper examines its applicability in the context of globalization, and suggests six conditions for its success.

\* أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

## 1. مقدمة

ما الذي يدعو إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن؟ لاشك في أن السبب في ذلك هو عدم الرضى عن النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التنموية في معظم الدول النامية على امتداد فترة ناهزت ثلاثين عاماً، وهي مجموعة السياسات التي انطلقت من توافق واشنطن الذي جسّد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي. إن الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جذران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطرده فحسب، بل أنها عجزت أيضاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنجاز أهداف أكثر تواضعاً، وهي الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعد خمسة أعوام من إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف<sup>(1)</sup>.

يقرر مؤلفو تقرير متابعة أهداف الألفية (الاستثمار في التنمية، 2005) أنه وإن كانت دول كثيرة تمضي فعلاً على الطريق نحو تحقيق البعض على الأقل من الغايات بحلول عام 2015، إلا أن هناك مناطق شاسعة لم تزال بعيدة عن هذا الطريق، أبرزها أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا ما كان هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف ما بين عامي 1990 و 2015 قد تحقق في شرقي آسيا، ويبدو أنه في طريقه إلى التحقيق في دول شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، فإن الفقر لم يزل مرتفعاً بدون تغيير في أفريقيا جنوب الصحراء. وبرغم أن الفقر منخفض نسبياً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلا أن التحسن هناك هزيل. كما أن الفقر قد اتجه إلى التزايد في غربي آسيا ورابطة الدول المستقلة، الأوروبية والآسيوية منها على السواء. وتشير متابعة هدف تخفيض الجوع إلى نتائج مشابهة، فهناك بعض التقدم في دول شرق وجنوب آسيا، لكن الجوع لا يزال مرتفعاً جداً مع تغيير طفيف في أفريقيا جنوب الصحراء، ومرتفعاً بدون تغيير في شمال أفريقيا. ولا تغيير يذكر في حالة الجوع في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والدول الأوروبية في رابطة الدول المستقلة. واتجه الجوع إلى التزايد في غربي آسيا والدول الآسيوية في رابطة الدول المستقلة<sup>(2)</sup>. وقد توقع تقرير التنمية البشرية 2003 أنه إذا ما استمرت معدلات الأداء المتحققة في التسعينات على حالها، فإن أفريقيا جنوب الصحراء قد لا تحقق هدف الألفية بالنسبة لتخفيض الفقر إلا في عام 2147، كما أنها قد لا تحقق الهدف الخاص بخفض وفيات الأطفال إلا في عام 2165، وليس في الموعد المستهدف أصلاً لتحقيق هذه الأهداف وهو عام 2015<sup>(3)</sup>.

ومن الملاحظ أن التقارير الدولية تستدعي أسباباً متعددة لتفسير الأداء المتواضع لبرنامج الألفية، مثل غياب استراتيجيات لمكافحة الفقر في بعض الدول، وضعف هذه الاستراتيجيات حيث ما وجدت، وغياب التزام وطني بأهداف الألفية في الكثير من الدول النامية، وضعف الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الأهداف، وضالة المعونات الدولية حتى بالقياس إلى الهدف المتواضع المحدد منذ زمن طويل وهو 0.7% من

الناجح القومي الإجمالي للدول ذات الدخل المرتفع، وضالة المساهمات الدولية في تخفيض أعباء المديونية الخارجية على الدول النامية، والعراقيل الموضوعة من جانب الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية إلى أسواقها<sup>(4)</sup>. وقد تكون هذه الأسباب صحيحة، ولكنها لا تكفي لتفسير ضعف أداء برنامج الألفية، فضلاً عن أنها لا تكفي لتفسير عجز الكثير من الدول من الخروج من أسر التخلف والتبعية وإنجاز الانطلاق على طريق التنمية السوية. والسبب الغائب هنا هو السبب الجوهري في تقدير المؤلف، ألا وهو خصائص السياسات التنموية التي صيغت على هدى توافق واشنطن، واستجابة لدعاوي الالتحاق بالعولمة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي<sup>(5)</sup>.

ولاشك في أنه لا يمكن افتراض أن الإدعاء بمسؤولية نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن عن قصور الأداء التنموي في الدول النامية واضح بذاته ولا يحتاج إلى دليل على صدقه. ولهذا فإنه يجب استهلال هذا البحث ببيان ما يمكن ادعاء بان ثمة تعارضاً بين العولمة ونموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة من جهة، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في الدول النامية من جهة أخرى. وسيتم التوقف بصفة خاصة عند قضايا تحرير التجارة، والسوق الحرة والحكومة الصغيرة، والاستثمار الأجنبي ودور الشركات متعددة الجنسية، والتبعية. وسيتم تقديم عدد من الشهادات الدولية والقطرية على أن نتائج تطبيق هذا النموذج كانت غير صديقة للتنمية وغير مواتية لاحترام الإرادة الوطنية وصيانة الاستقلال الاقتصادي. كما سيتم تسليط الأضواء على مواطن الضعف في نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لإظهار مجافاة متطلباته لعدد من الشواهد التاريخية والمنطقية. وبعد ذلك تقديم ما يعتقد المؤلف بأنه بديل أفضل من ذلك النموذج، ألا وهو نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات، وذلك بعرض التوجهات والملاحم الرئيسية لهذا النموذج، ثم تناول بعض التساؤلات بشأن إمكانية تطبيقه في ظروف العولمة الراهنة، وتوضيح أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه.

## 2. الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأسباب ضعفه

يمكن القول أن توافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة يدور حول ثلاثة أمور أساسية:

- (1) إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء في ما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم بالمعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- (2) إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، والأجنبي واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة واشترائه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة في ما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.
- (3) إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وحجمها وتدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية. وتحديدًا، يتوقع من الحكومة الانسحاب

من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والاجنبي، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

باختصار فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة هي: سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة.

ومن ثم تأتي مناقشة مسألة التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في دول الجنوب من جهة أخرى. وهو ما سوف يقود أيضاً إلى النظر في النتائج العملية لهذا النموذج ولبرامج التكيف الهيكلي التي ارتبطت به. وسوف يتم التركيز على أربع من القضايا الجوهرية، وهي: قضية تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقضية السوق الحرة والحكومة الصغيرة. وقضية الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية. وقضية التبعية، وإن كان العرض سوف يمتد إلى النتائج العملية لعناصر إضافية مثل تحرير القطاع المالي والخصخصة وغيرها من عناصر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

## 1.2 تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي

وليتيم البدء بقضية تحرير التجارة التي يلح عليها أنصار الليبرالية الجديدة. إن المنطق والوقائع التاريخية يشيران إلى أن التحرير قبل التمكين هو خطر جسيم، لأنه يلحق أذى بالضرر بإمكانات التنمية. بعبارة أخرى، ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية وبنائها المؤسسية بما يجعل لها قدرة تنافسية في عدد من الصناعات، وبين الدول المتقدمة التي رسخت أقدامها في ميدان الصناعة وامتلكت ناصية التقدم العلمي والتقني وصارت تستحوذ على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدي لها. إن هذا التحرير السابق لاوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالية، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة. بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية في سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار. وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسي من حقوق الدول النامية وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية. أي أن توافق واشنطن يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تقضى به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية، باعتباره الشرط الضروري لوضع مبدأ «الحق في التنمية» موضع التنفيذ في الدول النامية.

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية، بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات أو إلغائها وإزالة أي حماية جمركية للمنتج الوطني، بل إنه يمتد إلى الإقلاع عن توجيه أي دعم للصناعات المحلية قد يساعدها على الصمود في وجه المنافسة في

الداخل أو على التصدير إلى الخارج. والحق أن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع في الدول التي صارت الآن متقدمة وكذلك في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا. وهذه الممارسات تعتبر إعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التي طورها الاقتصاديون الراسميون في أوروبا الغربية وأمريكا، وارتبطت باسم الاقتصادي الألماني المهاجر إلى أمريكا «فردريش ليست» في منتصف القرن التاسع عشر.

إن حقائق التاريخ الاقتصادي لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التي يوصي بها الليبراليون الجدد الدول النامية، أو يفرضونها عليها. بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية. وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا، التي كانت دولاً أقل تقدماً بالقياس إلى بريطانيا، أمام منتجاتها، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة، كان تصرفها في رأي المؤلف «ليست» كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذي صعد عليه إلى القمة، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها<sup>(6)</sup>.

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتقني، وبعدها أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه، وحتى بعد ما قامت هي ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في عام 1947 والتي تتلخص رسالتها ويتحدد سبب وجودها في أمر واحد وهو: تحرير التجارة<sup>(7)</sup>. ولم تزل الدول المتقدمة التي حولت «الجات» إلى منظمة للتجارة العالمية في عام 1995 تعرقل بسبل شتى دخول المنتجات التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك في الوقت الذي تمارس فيه ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على إبقاء الدعم الزراعي عند مستويات مرتفعة لصالح منتجاتها.

إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة في تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة في الدول النامية على اكتساب القدرة التي تمكنها في ما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية. وقد لخص هذه الدروس التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس»<sup>(8)</sup>، بدقة بالغة على النحو التالي الذي يدحض إدعاءات توافق واشنطن:

- (1) العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، وليس قبل ذلك. أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة، وليس العكس.
- (2) يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما. أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية هو مسلك خاطئ.

- (3) ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها. وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكاملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.
- (4) ثمة حاجة للتحويل من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية. وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

فإذا ما كان المجتمع الدولي يركز في الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة، وإذا ما اعتبر أن إنجاز أهداف الألفية من المعارك التي يتعين كسبها، فإنه من المهم ملاحظة أن التركيز في هذا الاتجاه قد يتناقض مع الإلحاح في الوقت ذاته على إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع مؤشرات مثل نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ.) وتحرير الواردات كما لو كانت مؤشرات للتنمية البشرية، وكما لو كان التقدم طبقاً لهذه المؤشرات مرادفاً للتقدم في تخفيض الفقر واللامساواة. ولهذا فقد حذر تقرير التنمية البشرية 2005 من هذا الخلط، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها اندماج الدول في الأسواق العالمية<sup>(9)</sup>.

ويشير التقرير في هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من فيتنام والمكسيك. فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولة، بمعنى الاندماج في الاقتصاد العالمي، طبقاً للمؤشرات الاقتصادية المعتادة. ولكن البون شاسع بينهما عند المقارنة بينهما بناءً على مقاييس التنمية البشرية. فالاشتراك العميق في التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية، بينما لم يرافق النجاح التصديري للمكسيك سوى تقدم متواضع في هذا الشأن، بل وفي معدل نمو متوسط دخل الفرد (5% في فيتنام، 1.4% في المكسيك منذ تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2003) فمن أين أتى هذا الفارق الكبير؟ يرجع التقرير الأداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل:

- أ. إتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه<sup>(10)</sup>.
- ب. الالتزام بتحقيق الإنصاف<sup>(11)</sup>، من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق.
- ج. التحرير المتدرج. فقد كان النمو السريع في ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات. لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ولكن متوسط التعريف الجمركية بقي عند 15%. كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة، وهو

ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي.

د. تنوع الصادرات وتنوع الأسواق. فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلي في نهاية ثمانينات القرن الماضي على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة، تنوعت صادراتها في تسعينات القرن نفسه، حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات، كما تنوعت أسواق صادراتها.

هـ. الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية. فقبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في نفس مستوى الدخل. وبينما كان معامل جيني للفتاوت في توزيع الدخل 0.503 في المكسيك، فإنه لم يزد على 0.357 في فيتنام، وذلك في عام 1990.

ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها، بعكس الأسباب التي أدت إلى تفوق فيتنام، بالآتي:

أ. غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير (عند المكسيك واحداً من أعلى معدلات جيني في العالم، وقد مال إلى الارتفاع منذ تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2004).

ب. التحرير المتسرع للتجارة، خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، مما أدى إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير في عام 1994، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعي الذرة في المكسيك بنحو 70%.

جـ. ضعف السياسة الصناعية، وتركز النمو. فنصف صادرات المكسيك تأتي من منطقة «ماكيلا دورا»، حيث تسود عمليات التجميع البسيطة وعمليات إعادة تصدير المكونات المستوردة. ولذلك فإن النشاط التصديري ينطوي على قيمة مضافة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل التقنية.

د. الاختلالات في سوق العمل. فبالرغم من حدوث تحسن مطرد في الإنتاجية، إلا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع في الصادرات. وهو ما يعود جزئياً إلى تركيز النشاط التصديري في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور خاصة مع تزايد ضغوط البطالة.

و في دراسة حديثة للأونكتاد، لأثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية<sup>(12)</sup>، ظهر أن 40% من دول العينة (مجموعة الأقلية) قد شهدت توسعاً في الصادرات من المصنوعات، وفي عدد قليل من هذه الدول، معظمها في شرق آسيا، ترافق النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية ومع ارتفاع في أوضاع هذا القطاع<sup>(13)</sup>. لكن خبرة الغالبية من دول العينة، ومعظمها في أفريقيا

وأمریکا اللاتينية، لم تكن مرضية. فقد شهدت 50% من دول العينة، ومعظمها منخفض الدخل، تراجعاً أو تفكيكاً للتصنيع<sup>(14)</sup>. وحتى في بعض الحالات التي نمت فيها صادرات المصنوعات كالمكسيك، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعاً، ولم يحدث إرتقاء يذكر بالقاعدة الإنتاجية. كما أن النمو البطيء للصادرات وتراجع التصنيع في غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة في درجة انكشاف القطاع الصناعي على المؤثرات الخارجية، خاصة في ما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات. كما تشير تلك الدراسة إلى أن الإصلاحات التي صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى توافق واشنطن لم تنجح في تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الاستثمار في الصناعة التحويلية. فقد هبط معدل الاستثمار حتى في الحالات التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما في أمريكا اللاتينية.

وتعزو الدراسة الأداء الأفضل في مجموعة الأقلية (دول شرق آسيا حديثة التصنيع) ضمن عينة الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تحرير التجارة، على الأقل حتى وقت قريب، كان يسير بشكل تدريجي وانتقائي وفي إطار سياسة صناعية طويلة المدى، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى مستوى معين من التصنيع والتنمية. بالمقابل، فقد شرعت دول مجموعة الأغلبية ذات الأداء غير المرضي في تنفيذ سريع للإصلاحات الهيكلية (غياب التدرج)، كما كان التحرير فيها عمومياً أو شاملاً لكل القطاعات (غياب الانتقائية). والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هي أن تحرير التجارة ضروري، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً. وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه توافق واشنطن، والذي يؤدي في الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة، وبخاصة تلك الصناعات التي لا تزال ناشئة، فضلاً عن أنه قد لا يؤدي إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية الديناميكية.

وبالرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعي الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عنها. فقد كان لهذه السياسة دور هام في استراتيجيات التصنيع في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا تزال الحاجة إليها قائمة في الوقت الراهن. كما لا تزال الحاجة قائمة إلى الانتقائية في تحرير التجارة، خلافاً لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات. ولذا فقد خلص تقرير مشترك لليونيدو والانكتاد بشأن إستراتيجية العلم والتقنية والصناعة في فيتنام<sup>(15)</sup>، إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعي الانتقائية تبدو ملائمة للإدراج ضمن الإستراتيجية الوطنية، تماماً كما فعلت معظم دول شرق آسيا.

وطبقاً لتقرير 2004 للأونكتاد عن الدول الأقل نمواً<sup>(16)</sup>، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطاً طويلاً في اتجاه تحرير تجارتها (إستناداً إلى مؤشر صندوق النقد الدولي بشأن تقييد التجارة) لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحاً عن باقي الدول النامية، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول

المتقدمة ذات الدخل المرتفع. وفي عدد كبير من هذه الدول، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جداً (فالسبب في السياسات التجارية لرواندا مثلاً لم تعد تختلف كثيراً عن نظيرتها في هونغ كونج وسنغافورة). بعبارة أخرى، فإن معظم اقتصاديات الدول الأقل نمواً قد أصبحت مندمجة بشكل قوي مع بقية العالم من خلال التجارة. ومع ذلك فإن الفقر لازال مرتفعاً في هذه الدول، بل إنه قد اتجه للتزايد في البعض منها. ولم يتحقق الدور الإيجابي المفترض للتجارة في تخفيض الفقر إلا في عدد محدود جداً من هذه الدول. والسبب في ذلك، طبقاً لهذا التقرير، أن التجارة وحدها لا تكفي لتخفيض الفقر، حيث يتطلب تخفيض الفقر تجارة ذات توجه إنمائي<sup>(17)</sup>، أي تجارة تستهدى بأهداف التنمية، وأن يكون النمو الاقتصادي ليس فقط مطرداً، بل وأن يتصف أيضاً بعموم النفع<sup>(18)</sup>، أي الانتشار جغرافياً وقطاعياً وسكانياً. ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذي تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات، بل إنه يتطلب أيضاً توسعاً في الأنشطة المدرة للدخل في قطاعات التصدير كما في قطاعات إنتاج بدائل الواردات، وفي قطاعات المنتجات غير القابلة للتجارة كما في قطاعات المنتجات القابلة للتجارة، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة في الاقتصاد الوطني، وتنمية علاقات التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية.

ويقدم التحليل الوارد في هذا التقرير ما سبق أن خلص إليه تقرير الدول الأقل نمواً، لعام 2002، وهو أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل في الدول التي انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها في كل من الدول التي انفتحت بسرعة شديدة والدول التي احتفظت بقيود متشددة على تجارتها<sup>(19)</sup>. وينتهي التقرير إلى أن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية بتخفيض الفقر في الدول الأقل نمواً يتطلب مقاربة جديدة للتنمية ذات مرتكزات ثلاثة متآزرة ومتناسقة، وهي<sup>(20)</sup>:

- أ. إستراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر الأهداف الإستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الأساسي للنمو<sup>(21)</sup>.
- ب. تحسين النظام التجاري الدولي بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية، مثلاً بإنهاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والحماية من التقلبات في أسعار السلع الأولية وتفعيل الإجراءات التي تعطي أفضلية للدول الأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية.
- ج. زيادة المعونات المالية والفنية الموجهة لأغراض تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها (شاملاً تحرير المعونات من المشروطة).

وبالانتقال إلى التقرير الصادر عن منظمة العون المسيحي في المملكة المتحدة في يوليو من عام 2005 حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسي جرى تطبيقه على عينة شملت 32 دولة، معظمها (22) دول أفريقية، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية<sup>(22)</sup>. يلاحظ أنه من أهم نتائج هذا التقرير، أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء 272

مليار دولار على امتداد العشرين عاماً الماضية. وهذا هو الدخل الذي ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لتحرير تجارتها، كتمن للمعونات والقروض وتخفيف عبء الديون<sup>(23)</sup>. وهذا المبلغ يوازي تقريباً ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات. ولذلك يرى التقرير أن هذه المعونات ليست في الواقع أكثر من تعويض عن الخسائر في الدخل التي لحقت بهذه الدول من جراء الشروط التي رافقت المعونات. كما أن هذه الخسائر تجعل من قرار وزراء مالية الدول السبع الكبرى الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشطب 40 مليار دولار من الديون المستحقة على الدول المعنية مجرد نكتة سخيفة.

ويوضح التقرير أن الدخل الضائع نتيجة تحرير التجارة كان يكفي لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء 72 مليار دولار تكفي لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدارس في هذه المنطقة المنكوبة. وترجع خسارة الدخل المقدرة إلى أمرين. أولهما: أن الواردات قد مالت إلى النمو بمعدل أسرع من الصادرات بعد تحرير التجارة. وثانيهما: أن المنتجين المحليين لم يعد باستطاعتهم تصريف كل إنتاجهم نتيجة لتدفق الواردات الرخيصة بعد تحرير التجارة. وبالرغم من أن المستهلكين قد يستفيدون من الواردات الأرخص في الأجل القصير، إلا أن هذا الغنم سينقلب إلى غرم في المدى الطويل من جراء انخفاض الدخل وانتشار البطالة<sup>(24)</sup>.

وتؤكد دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية أن اندماج الاقتصادات العربية في النظام الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، لاسيما في ما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين. فقد ظهر أن للعولمة تأثير سلبي ومعنوي على نصيب الـ 60% الوسطى من السكان (أي تلك المحصورة بين أفقر 20% وأغنى 20% من السكان)، كما أن لها تأثير سلبي وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر 20% من السكان. أما الأثر على نصيب شريحة أغنى 20% من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً في تلك الفترة<sup>(25)</sup>.

وهناك وقفة أخرى مع نتائج تحرير التجارة في سياق استعراض عدد من الدراسات والتقارير الحديثة التي قدمت تقييمات شاملة لنتائج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة / توافق واشنطن.

## 2.2 السوق الحرة والحكومة الصغيرة

بافتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج: سوق حرة وحكومة صغيرة. فإن المطلوب هو زيادة الاعتماد على الأسواق في تخصص الموارد وفي تحديد مسارات النمو وفي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأن تجرى عملية تصغير (تخسيس) للحكومة، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية

الخاصة وتهيئة ظروف أو مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، من جهة أخرى. ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالي وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً.

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة في الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هي دعوة غير عملية، وذلك لنوعين من الأسباب. النوع الأول معروف حتى في الدول المتقدمة التي بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال، ألا وهو ما يطلق عليه قصور أو فشل السوق. فمن المعروف أن السوق قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة، أي على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار، الذي قد يختلف عن المنظور الاجتماعي للكسب أو الخسارة عندما توجد خارجيات<sup>(26)</sup> إيجابية أو سلبية، وفي حالة السلع العامة وكذلك في حالة الاحتكار. وقد يؤدي تأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها، وذلك بالقياس إلى الحالة التي يتم فيها اختيار المشروعات في سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة في البرنامج.

ومن المعروف أن الأسواق، حتى لو كانت تنافسية، فإنها تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعي. فهي قد توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء، وقد توجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتهذيب والصحة وبيع الفقراء. وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للاخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة. ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة تعاني نقصاً في الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار. وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء، حيث تكررت في السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائي في مدن وأقاليم بأكملها. كما ظهر ذلك النقص مؤخراً في بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا، وذلك نظراً لعدم كفاية الخدمات التي تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث.

ومن المعروف أيضاً أن السوق، حتى وإن كانت تنافسية وناضجة، فإنها تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر، ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه تغييرات هيكلية. أما السوق فتتعامل عادة مع التغييرات الحدية أو الهامشية. ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد، كالأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي لا يتيسر التعافي منها إلا بتدخل الدولة.

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتصغير الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية تركز على افتراض أن الدولة النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة، ذات قدرات إدارية وإستثمارية وتنظيمية عالية، وهذا الافتراض غير قائم في كثير من الحالات. ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التي تتطلبها التنمية، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الإستثمارية والإنتاجية المختلفة<sup>(27)</sup>.

وقد يكون من المفيد هنا استحضار شهادة اثنين من رجال الصناعة المصريين المدركين لحقيقة أوضاع القطاع الخاص المصري والقدرات الفعلية للرأسمالية المصرية:

(1) يقول السيد/ عادل العزبي وهو من كبار صناع ومصدري الملابس الجاهزة في مصر، أن معظم من يطلق عليهم رجال أعمال في مصر، هم في الواقع مجرد أصحاب أعمال، وأن القصور البشري ونقص ثقافة الإنتاج في الصناعة المصرية يبدأ من أصحاب الأعمال أنفسهم، وإن كان لا يتوقف عندهم وحدهم، وأن علينا التخلص من الأوهام حول التصنيع في مصر. فصناع الملابس الجاهزة مثلاً ليسوا أكثر من «ترزية»<sup>(28)</sup>.

(2) يقول السيد/ منير فخري عبد النور، وهو من كبار رجال الأعمال متعددي الأنشطة ونائب رئيس حزب الوفد، تعليقا على بيان الحكومة المقدم إلى مجلس الشعب في 30 يناير من عام 2006، أن حديث الحكومة في بيانها عن أن دورها رقابي وتنظيمي فقط يدعو إلى الخوف، وأنه يجب على الحكومة أن لا تنسحب الآن من النشاط الاقتصادي، لأن القطاع الخاص ضعيف ولا يقدر على القيام بالاستثمارات المتوقعة منه في البرنامج<sup>(29)</sup>.

أما النوع الثاني من الأسباب التي تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية، فهي أن لنجاح الأسواق شروطا ومتطلبات ليس من المتوقع توفرها في الدول النامية. وهناك 13 شرطا اعتبرها «كي فيتز» و «دور فمان» وهما من أنصار السوق، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها في أداء وظائفها المفترضة في النظرية الاقتصادية<sup>(30)</sup>. كما أنهما أضافا إليها 11 نوعاً من الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق.

ويعلق تودارو وسميث على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الأسواق في أداء وظائفها بأنه من الواضح «أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق. والحق أن النكسات التي واجهت الإصلاحات السوقية (أي التحول إلى اقتصاد السوق) في روسيا ودول شرق أوروبا وكذلك في دول أفريقية وآسيوية متعددة، إنما تعود بشكل رئيسي إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق». ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية: «وعموماً، فإن الدول النامية

لن تستطيع الاعتماد على آلية السوق بالقدر الذي حدث في الدول الصناعية في المراحل الأولى للتنمية. وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة<sup>(31)</sup> وكما قد تبين في ما سلف فإن أبرز نواحي القصور هي:

- أ. ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين.
- ب. وما يتعلق بوجود الخارجيات، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب.
- ج. ما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغييرات الهيكلية المطلوبة.
- د. ما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى في إقامة المشروعات، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة، بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل.
- هـ. ما يتعلق بتوزيع الدخل، حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح في تخصيص الموارد بكفاءة، فإنه قد يؤدي إلى توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من اللامساواة أو التفاوت، بل إنه قد يزيد التوزيع سوءاً على سوء، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه، لا لما يحتاجه الفقراء.

وهنا يجب تذكر، إضافة إلى ما تقدم، أن السياسات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقت في إقتصادات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى إقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة، ليست في الأصل سياسات للتنمية، وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ، وفقاً لمنظريها، ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة. لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة، وهذا شيء مختلف عن التنمية بالطبع، حيث يكون التركيز على الانضباط المالي وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى لو تعارض ذلك مع متطلبات التنمية، هذا من جهة، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات وإستثمارات الدول المتقدمة، وهو ما قد يخفق التنمية بدلاً من أن يعززها، من جهة أخرى. وبعد ذلك يأتي غرض النمو الاقتصادي، وهذا مختلف عن غرض التنمية، كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف، وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للإستثمار الخاص الذي هو محرك النمو الاقتصادي. ولذا، فإنه ليس من الغريب أن تكون هذه البرامج إنكماشية في المقام الأول تؤدي إلى الركود أكثر مما تؤدي إلى النمو، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها<sup>(32)</sup>.

والمراد من هذا، أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف وبين التنمية، أو بالأحرى النمو، هي في حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد، قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتماداً على توفر أو عدم توفر

الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق. بعبارة أخرى، فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والنمو أو التنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في عمل الأسواق في الدول النامية. وعندئذ تنقطع الصلة بين النمو أو التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة في برامج التثبيت والتكيف، وتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة.

وعلى العكس من الاعتقاد الراجح الذي كان للبنك الدولي دور كبير في إشاعته، فإن النجاح الذي حققته دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق<sup>(33)</sup>. بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وتدخلها بإقامة المشروعات التي تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن في إقتصاداتها، وذلك فضلاً عن السعي بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم في مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية. فلم تتحقق التنمية في تلك الدول بفضل آليات السوق، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها.

ويقصد هنا ما ذكره المؤلف في دراسات سابقة له حول هذا الموضوع<sup>(34)</sup>. بل يكفي هنا بالإضافة أن مراجعة «رودريك» للنقاط العشر التي يتألف منها توافق واشنطن، قد أوضحت أن كوريا وتايوان لم تلتزما بما يزيد عن نصف هذه النقاط، كما أن التزامهما بالكثير من النقاط الأخرى لم يكن صارماً أو دائماً. فحتى ثمانينات القرن الماضي كان تطبيق تحرير التجارة والتحرير المالي محدوداً. وفي ما يتعلق بإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي، فإن الأمر كان على العكس من ذلك، حيث فرضت قيود متشددة على الاستثمار الأجنبي، وكان هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة بشكل واضح. أما عن الخصخصة، فمن المعروف أنه في كل من كوريا وتايوان أنشأت الحكومة الكثير من المشروعات في خمسينات وستينات القرن الماضي وإدارتها كمشروعات قطاع عام. كذلك كان تحرير الأسعار وتفكيك القيود الإدارية محدوداً<sup>(35)</sup>. وعلاوة على ما تقدم، من الثابت أنه كان للحكومة في كل من هاتين الدولتين دور مهم في تقليل الفوارق في توزيع الدخل حتى أواخر تسعينات القرن الماضي، والقضاء على الفقر المطلق حتى في أولى مراحل التنمية. ولاشك أن حكومات دول آسيا أخرى قد تدخلت على نطاق واسع لحفز النمو الاقتصادي والارتقاء بالعنصر البشري، مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا، وكذلك الصين. ولذا فلا يمكن وصف أي منها بأنها كانت نموذجاً لاقتصاد السوق الحر.

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في ضوء خيبة الأمل في نتائجها في الكثير من الدول النامية، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق في تحقيق التنمية، وإبراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة. بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أي موقف مضاد لاقتصاد السوق، بمن

فيهم جوزيف استجلتز الذي كان نائباً لرئيس البنك الدولي وقت وقوع الأزمة الآسيوية في صيف عام 1997، والذي أقصي من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التي طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية. كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة «نهاية التاريخ» الذي قرر فيها النصر النهائي للرأسمالية وانعدام أي بديل آخر لها. فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر من عام 2001 عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط في الدول النامية، بل وفي الدول المتقدمة أيضاً<sup>(36)</sup>.

كذلك يؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية المعروف «إريك ثوريك» أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب أن لا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لإستراتيجية وطنية للتنمية، وأنه لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال وتفكيك القيود الإدارية على اقتصاداتها، ثم تنتظر تدفق ثمار توافق واشنطن عليها وأن تدفعها ليات السوق على طريق التنمية السريع. بل أن على الحكومات، في رأيه، القيام بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الدخل<sup>(37)</sup>.

كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة في التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة. نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذي أصدر تقريراً في عام 2000 بعنوان «أياد مرئية»، على سبيل المقابلة مع مفهوم «اليد غير المرئية أو الخفية» الذي قال به آدم سميث، والذي يكمن في خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر<sup>(38)</sup>. ويذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة في تقاريره الأخيرة عن «التجارة والتنمية» و في «تقرير الاستثمار العالمي»، وكذلك في البيان الصادر عن المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في ساو باولو في صيف عام 2004<sup>(39)</sup>. ومنها أيضاً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي اشترك مع عدد من المنظمات في إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذي اشير إليه من قبل، وعنوانه : «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس»<sup>(40)</sup>.

و في مقابل التشكيك في قدرة الحكومات على التدخل لخدمة الصالح الوطني والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات في حد ذاتها، أردد ما قاله سانجاي لال من أن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع التدخل إنتقائياً وبشكل فعال، وبأن هذا يبين ان مقولة الليبرالية الجديدة في هذا الشأن غير قابلة للتعميم. ويضاف ان ثمة ميلاً للمبالغة في حجم العقوبات التي تؤدي إلى فشل التدخل الحكومي، وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات، ولكن لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية. وعلينا عدم نسيان، كما يقول «لال»، أن «امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة»، و«أن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا ما سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من

السوق إنجاز جميع المهام الأخرى» اللازمة للتصنيع<sup>(41)</sup>.

وكما يذكر سراج الدين فإن «تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات». وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع. ولكن العكس صحيح أيضاً، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره. وفي العالم العربي، حيث تدخل الدولة مطلوب لإنجاز تحولات هيكلية أساسية، فإن السؤال الصحيح لم يعد ما إذا كان تدخل الدولة في حد ذاته سيئاً أم جيداً (أي مطلوباً أم غير مطلوب). وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة في العالم العربي ومن أخطاء الآخرين خارجه». ويضيف بأن المعضلة التي تواجه الدول العربية هي «أن ثمة إصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل تصحيح هذه الدول قادرة على المنافسة في البيئة العالمية الراهنة. ولكن هذه الإصلاحات لا يمكن إنجازها دون تدخل ودعم حكوميين على نطاق واسع. والحكم ذاته هو أحد المؤسسات التي تتطلب إصلاحات واسعة النطاق في العالم العربي». ومن حسن الحظ في رايه، وراي المؤلف أيضاً، «إن إصلاح الحكومات والتحديد الدقيق لدورها في المرحلة الانتقالية للتنمية العربية ليسا من الأمور المستحيلة، ونجاحات حكومات جنوب شرق آسيا في هذا الشأن تؤيد ذلك»<sup>(42)</sup>.

يدرك الباحث أن بعض من أستشهد بأبحاثهم في شأن تدخل الدولة قد لا يذهبون إلى المدى الذي اقترحه في النموذج البديل للتنمية، وبخاصة في ما يتعلق باضطلاع الدولة بدور مباشر في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام. ولكن أهمية شهاداتهم هنا تكمن في أنهم يذهبون بتدخل الدولة إلى مدى أبعد كثيراً مما تنطوي عليه فكرة «تصغير الحكومة» التي يروجها انصار توافق واشنطن، وأن لديهم تقديراً أكثر واقعية لحدود الدور الذي يمكن أن ينهض به كل من السوق والحكومة.

وفي ما يتعلق بالقطاع العام وإمكانات تحسين مستوى أدائه، فإن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن إصلاح القطاع ليس مستحيلاً. وتشير الخبرة الصينية وكذلك خبرة فيتنام إلى إمكانية النجاح في تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية، وذلك من خلال التجديد التقني لهذه الشركات:

- أ. بإدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) في التقنيات القائمة بما يرفع من كفاءتها.
- ب. بإنشاء أقسام للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية.
- ج. بالشراء المباشر لتقنيات جديدة واستيعابها في بعض الشركات العامة<sup>(43)</sup>.

وبالرغم من الاعتقاد القوي والصريح لدى البنك الدولي بأفضلية الخصخصة على القيام بإصلاحات في القطاع العام، إلا أنه لم ير بأساً في تبني بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات

المملوكة للدولة، باعتبار أن هذا يمثل ثاني أفضل الحلول<sup>(44)</sup>، وأن أعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن بما فيه من عيوب. فقد تضمن تقرير للبنك الدولي حول «تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة» عدداً من المقترحات، أهمها إعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى، وذلك على النحو الذي يحد من تدخل الحكومات في الإدارة، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفؤ وغير شفاف في عمل المشروع أمراً صعباً، ويسر التدخلات الكفوءة والشفافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، مثلاً بتقديم تعويض نقدي للشركة في حالة الرغبة في تقديم المنتج (الكهرباء في هذه الحالة) بسعر رخيص للمستهلك. ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التي تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير في المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة. كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمان حكومة، وذلك لإفادة من منافع المراقبة والفحص الدقيق لأعمال الشركات من جانب المقرضين وجهات التقييم الائتماني<sup>(45)</sup>.

وتستند هذه المقترحات في جانب منها إلى «إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة»<sup>(46)</sup>. إذ تركز هذه الإرشادات على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائفها كمراقب وضابط، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسي غير المناسب في إدارة المشروع من جهة، وبما يؤمن فرصاً متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة في السوق. كما تؤكد الإرشادات المقترحة على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة في زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، وكذلك في جعلها أكثر جاذبية في نظر المشتريين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها. كما توصي الإرشادات بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة في السوق، وكذلك في مجال التمويل، بما في ذلك قيام علاقة هذه المشروعات بالبنوك المملوكة للدولة على أسس تجارية.

ولا يتسع المجال هنا لسرد كل المقترحات بشأن تحسين أداء القطاع العام الواردة في دليل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكن من المهم تذكّر أن مقترحات مناظرة وأخرى إضافية قد طرحت في مصر مثلاً منذ ربع قرن، دون أن تعيرها الحكومات المتعاقبة أي اهتمام. وكانت النتيجة ترك شركات القطاع العام لعوامل التدهور حتى أصبح من العسير الآن بيع البعض منها إلا بأبخس الأثمان. فمن بين ما تضمنته المقترحات التي قدمها حزب التجمع في شأن إصلاح القطاع العام إلى المؤتمر الاقتصادي (فبراير 1982) الذي دعا إلى عقده الرئيس مبارك عقب شهور قليلة من توليه السلطة ما يلي<sup>(47)</sup>:

- (1) إخضاع كل من وحدات القطاع العام والقطاع الخاص لنفس القيود التي قد يتطلبها الصالح الاقتصادي العام والتوجيه الاقتصادي الرشيد بواسطة الدولة، والسماح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التي تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار (الأجنبي أو المشترك).
- (2) معالجة الخلل في الهيكل التمويلي للكثير من وحدات القطاع العام عن طريق تحويل بنوك القطاع العام لقروضها قصيرة الاجل للقطاع العام والتي استخدمت في الواقع لإقامة أصول رأسمالية ثابتة إلى مساهمات في الشركات العامة، حتى تتخفف الشركات العامة من عبء فوائد ضخمة ترفع من تكاليفها دون مبرر من جهة، وحتى يحتفظ بالملكية العامة لهذه الشركات من جهة أخرى.
- (3) وضع إطار قانوني موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل في القطاعين العام والخاص، بما يكفل تحديد الاجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل رفع الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية وبين الهيئات النقابية، وذلك في إطار سياسات عامة للاجور تشارك في إعدادها الأطراف المعنية وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال. وفي مقابل تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية، يجب إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها، وإنهاء تجريم الإضراب السلمي للعمال.
- (4) إنهاء تجميد أسعار منتجات وحدات القطاع وإنهاء فوضى الأسعار في القطاع الخاص في الوقت نفسه، مع وضع سياسة عامة للأسعار تأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج في كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتكفل تحقيق ربح معتدل للوحدات الاقتصادية. ومعالجة الارتفاع المحتمل في أسعار منتجات القطاع العام عن طريق دعم أسعار السلع النهائية للاستهلاك الشعبي، على أن تتحمل الدولة فروق الأسعار من خلال الميزانية العامة للدولة. بعبارة أخرى، يجب الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، بحيث لا تتحمل الشركات المنتجة بالدعم في شكل خسائر (الدعم غير المباشر)، وبحيث يقتصر الأمر على الدعم المباشر الظاهر في الموازنة العامة للدولة كمخصص لدعم نفقات المعيشة (لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع والخدمات وبين سعر بيعها للجمهور)<sup>(48)</sup>.

### 3.2 الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية

وبعد هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية وغير المواتية لاستقلال الإدارة الوطنية، يحسن التوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات متعددة الجنسية في ظروف العولمة. وهنا يطرح سؤالين. أولهما: هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؟ إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر من 19.7% في الفترة 1983 - 1989 إلى 38% في الفترة 1992 - 1997، ثم تراجع هذا

النصيب إلى 23.5% في الفترة 1998-2003، أي إلى أقل من ربع التدفق العالمي. وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثماري الأجنبي على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها. وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى 30.7% من التدفق العالمي في عام 2003، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة، وهو:

أ. أن النسبة الكبرى من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (في المتوسط حوالي 66%، أي الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة<sup>(49)</sup>. ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز في عشرة دول، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (56.3%) إلى عدد قليل من الدول في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، وأهم الدول النامية المستقبلية للاستثمار الأجنبي حالياً هي الصين.

ب. أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي على الدول النامية بصفة عامة، إلا أن نسبة مساهمته في التكوين الرأسمالي في الدول النامية تظل محدودة. ففي الصين، أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، لم تزد هذه النسبة على 10.4% في عام 2002، وإن كانت قد تراوحت بين 14% و17% في الفترة 1994-1998<sup>(50)</sup>. وباستثناء ماليزيا التي وصلت فيها النسبة إلى 25% في الفترة 1991-1993، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التي شهدتا قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة في عدد من السنوات، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيراً من متوسط الدول النامية، بل إن النسبة في دول مثل كوريا وتايوان وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية<sup>(51)</sup>. وهذا الوضع قد لا يكون غريباً، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمي، وإن كانت قد زادت من 2.5% في عام 1982 إلى 4.3% في عام 1990، ومع استمرارها في التزايد بعد ذلك، إلا أنها بقيت أقل من 8% في عام 2003 (7.7%)<sup>(52)</sup>. بعبارة أخرى، بالرغم من العولمة فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لا يزال هو الاستثمار الوطني، وليس الاستثمار الأجنبي.

وكما يقول سانجاي لال فإن "الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية، بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار"<sup>(53)</sup>

أما السؤال الثاني فهو المتعلق بدور الشركات متعددة الجنسية في نقل التقنية إلى الدول النامية. والجواب الذي تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولي ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعددة الجنسية بوجه عام، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير في الدول الام، أي الدول التي بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات. وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك، موضحة أن الشركات متعددة الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة في المكسيك وأن

هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات الصناعية للمكسيك. وفي المقابل، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعي عقب تحرير الاقتصاد. كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتقانة التي بقيت أسرارها بيد الشركات متعددة الجنسية ومراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة<sup>(54)</sup>. وهو ما يؤكد ما سبق ذكره نقلاً عن تقرير التنمية البشرية 2005 في شأن المقارنة بين أداء المكسيك وأداء فيتنام. أضف إلى ما تقدم ما هو معلوم من أن إقرار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) في منظمة التجارة العالمية قد جعل الحصول على التقنيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذي قبل، وذلك لارتفاع تكلفتها.

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبي في إحداث نقل فعلي للتقانة ليس له سند حقيقي على أرض الواقع. ولذا فإنه لا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتقنية، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التقنيات الأجنبية من جهة ثانية، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة.

#### 4.2 قضية التبعية

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف، بل هي جوهر التخلف ذاته. لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالي المهيمنة ودول الأطراف المسيطر عليها. وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها، من جهة، وتحكم دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي، وكذلك تحكم الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بها في مصائر الدول التابعة، من جهة أخرى. ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولي تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية، وتقوم فيه بالدور الذي ينسجم واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمي، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التي تنشط فيها.

والتبعية بهذا المعنى تنطوي على علاقة استغلال إذ تحرم الدولة التابعة من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانها أو حتى مع هيكل الطلب فيها بالرغم من تحيزاتها. كما يحال بينها وبين إقامة هيكل إنتاجي متكامل ذاتياً، حيث تؤدي إستراتيجية الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطني مع هيكل الإنتاج في دول المركز، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلي مع بعضها البعض. وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة من فرص النمو الذاتي ويعوق اطراد التنمية على المدى الطويل.

أُصف إلى ذلك ما ينطوي عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادي للدول التابعة، وحرمانها بالتالي من إحداث التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير قوى الإنتاج واطراد النمو الاقتصادي.

ومن المعروف أن التبعية تزيد من فرص تعرض الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج، الأمر الذي يعني إتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة<sup>(55)</sup>، وفقدان الحصانة ضد التقلبات الخارجية. وهذا أيضاً أحد معاني التبعية.

وبديهي من الوصف المتقدم للتبعية أنها أمر سيء معطل للتنمية الحقة، ويتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة. ومن ثم فإنه يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضروري لإطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس.

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار في صورته التقليدية، وفي نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية ( الاستعمار الاقتصادي ) وتوجهاتها السياسية. ومن المؤسف أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسي، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية تعزز استقلالها السياسي، وتوثيق عرى التعاون في ما بين دول الجنوب ذاتها، وقعت هذه الدول مرة أخرى في مصيدة التبعية، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار، بما في ذلك الدخول في مناطق نفوذ الدول المركزية في النظام الرأسمالي العالمي (تحت مسمى الشراكة ومناطق التجارة الحرة) واستضافة قواعد لها العسكرية، بل وعودة الغزو والاحتلال العسكري إلى عدد من دول الجنوب (أفغانستان والعراق)، وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولى وانقضى.

ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى في أسواق وثروات دول الجنوب فحسب، بل أنه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة في الجنوب، أبرزها: الإفراط في الاستدانة من الخارج، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء، والخلط بين الاعتبار الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في إدارة المشروعات العامة، والمركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتراجع التنمية، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها. وهو ما فتح الباب واسعاً في نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبي، أي التدخل من جانب الدول الدائنة، الرأسمالية أساساً، ومن جانب المنظمات الدولية التي تهيمن عليها، لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين. وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً، وهو القبول

بمشروطيات الصندوق والبنك الدوليين، وإتباع سياسات التثبيت الاقتصادي التكيف الهيكلي (توافق واشنطن) والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والقبول بتداعيات العولمة، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية.

والسؤال الآن هو: لماذا يُتوقع أن يؤدي تطبيق هذا النموذج وما ينطوي عليه أو يرتبط به من انصياح للعولمة إلى التبعية، أو بالأحرى زيادة التبعية؟ سوف تركز الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية في مقابل الإرادة الأجنبية، وعلى قضية المصالح الوطنية في مقابل مصالح الأطراف الخارجية. ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال في ست نقاط، وذلك على النحو التالي:

(1) إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية في مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات، إذا ما نجح في اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلي، وكذلك الاستثمار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية، الأمر الذي يتيح لهم التأثير في توجهات الاقتصاد الوطني، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الأنشطة طبقاً لما تقتضيه اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولي. وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات.

(2) إن تحرير الاستثمار الأجنبي من القيود التي قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادي، أو من الضوابط التي قد تملئها اعتبارات إجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال حين توفير فرص عمل بديلة، أو من الشروط التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومي، كل ذلك قد يتضمن افتئاتاً على حقوق السيادة الوطنية في تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب. كما لا يخفى أن وجود الشركات الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة الماهرة وغير الماهرة بها، وذلك لما قد تمنحه من مرتبات مرتفعة ومزايا أخرى، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه الشركات، قد يؤدي إلى ازدواجية في سوق العمل، وإلى تكوين شرائح إجتماعية ذات مصالح اقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الأجانب. وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف تماسك النسيج الاجتماعي واهتزاز الولاء، وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومي.

(3) إن سياسة الخصخصة التي تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية، كما يجذب أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطن، قد تؤدي في حالة نجاحها في اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها في السوق الوطنية. ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين

الجدد، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية. فماليزيا مثلاً تحصر على أن لا تتجاوز ملكية الأجانب 30% من أسهم الشركات الماليزية، كما أنها لا تسمح لشركات أجنبية بشراء شركة ماليزية بالكامل<sup>(56)</sup>. وتحظر بعض الدول إمتلاك الأجانب للشركات أو لانبصة مؤثرة من رأسمالها في بعض القطاعات التي تعتبرها حساسة للأمن القومي أو حتى للأمن الغذائي. ومن الدول التي حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المالي كوريا وتايوان<sup>(57)</sup>.

بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية، سواء من خلال برامج الخصخصة أم من خلال برامج الاستحواذ. فحتى بالنسبة للشركات التي بيعت أسهمها بالكامل في إطار برنامج الخصخصة البريطاني، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليه «السهم الذهبي» الذي يعطيها حق الفيتو في حالة نقل ملكية الشركة المباعة ككل سواء أكان النقل لطرف محلي (للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجنبي (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها)<sup>(58)</sup>.

و في صيف عام 2005 قامت الدنيا في الولايات المتحدة ولم تقعد إلا بعد ما سحبت شركة CNOOC الصينية عرضها لشراء شركة UNOCAL الأمريكية، وهي شركة نفط متوسطة الحجم، وكان العرض الصيني هو أعلى العروض. وقد اضطرت الصين لسحب عرضها نتيجة للضغوط السياسية من جانب الحكومة الأمريكية، ولتهدئة المخاوف الأمريكية تجاه دخول الصين مجال الطاقة الأمريكي شديد الحساسية من الناحية الأمنية. وآخر الأحداث في هذا الشأن هو انتقاد عدد غير قليل من أعضاء الكونجرس الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ لقرار الإدارة الأمريكية بالموافقة على صفقة شراء شركة دبي العالمية للموانئ (DP World) المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة للشركة البريطانية P&O للنقل البحري. وسبب الانتقاد هو تخوف أعضاء الكونجرس من أن هذه الصفقة قد تنطوي على تهديد محتمل للأمن القومي للولايات المتحدة، وهذا بالرغم من أن الشركة المباعة بريطانية، وأن علاقتها بالولايات المتحدة تنحصر في كونها تشغل ستة موانئ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وتدير واحدة من أكبر محطات البضائع في ميناء نيويورك<sup>(59)</sup>، ولم يشفع للإمارات العربية المتحدة أنها، على حد قول الإدارة الأمريكية، حليف أساسي للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، بل إن المعارضين للصفقة ادعوا أنها ستزيد من خطر تعرض الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية!! وهو ما يؤكد أن الحساسية ضد تملك الأجانب للأصول الوطنية أو حتى إدارتها ليست وقفاً على مواطني الدول النامية.

(4) تترتب على التحرير المالي، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب في البورصة دون قيود، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الاجنبي، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدولة النامية، وتهدر في لحظات

مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التي تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية. وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره، ازدادت احتمالات تعرضه للصدمات والازمات الوافدة من الخارج، وذلك دون امتلاك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف أثارها السلبية. وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الانكشاف، التي تعتبر أحد تداعيات التبعية، كما سبق ذكره<sup>(60)</sup>.

(5) إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً للبرالية الجديدة من جهة، واندماج اقتصاد الدولة النامية في الاقتصاد العالمي نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى، يترتب عليهما إنكماش السيادة الوطنية، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية<sup>(61)</sup>، أي تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية. ويأتي ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات. كما يأتي من جراء تزايد خضوع، أو بالأحرى إخضاع، الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التي وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها، والتي تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات تطور هذه الدول والتباين في هياكلها المؤسسية وبنائها الثقافية. وبالطبع فإنه مع إنكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضعي السياسات في الدول النامية التي قبلت، أو أرغمت على، التكيف مع العولمة، تنقلص فرص أعمال الإرادة الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول.

(6) إن ما ذكر أعلاه لا يقع في دائرة الاحتمالات وحدها، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة قد أدت إلى تفاقم التبعية في دول متعددة في الجنوب. ويكفي الإشارة هنا، على سبيل المثال، إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية. ففي زمن العولمة والهيمنة الأمريكية، أصبح العدوان على السيادة الوطنية من جانب الولايات المتحدة وإحكام نفسها في الشؤون الداخلية للدول النامية وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى. بل إن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجي وما هو شأن داخلي قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد. ومؤخراً، راحت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه «الشرق الأوسط الكبير»، التي تسعى لدمج إسرائيل في المنطقة وتتضمن اقتراحات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحي ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات.. الخ. وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التي أصبحت روتينية في الشأن الاقتصادي، حيث تحفل تقارير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصري مثلاً بالكثير من مقترحات الإصلاح، التي تعتبر الإدارة الأمريكية البعض منها شروطاً ضرورية للرضى عن مصر ولتدفق الاستثمارات الأمريكية إليها وللتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة مصرية أمريكية. وتتعاون مع الخارجية الأمريكية في هذا الشأن بعثات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتابع عن كثب كل ما يجري في الساحة الاقتصادية، وتقيمه من منظورها، أي من منظور توافق واشنطن، وتقدم النصائح التفصيلية لتصحيح السياسات الاقتصادية المصرية من هذا المنظور.

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من دول المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التي طالما كافتحت الدول النامية من أجل الخلاص منها. وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات بإتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان. وهذا ما لوحظ أيضاً في الاتفاقات التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية ودول الكاريبي والباسفيكي، مثل اتفاق كوتونو، وكذلك إتفاقات الشراكة المتصلة به، وفي الضغوط التي تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة<sup>(62)</sup>.

وتحت رايات العولمة، وبدعوى محاربة الإرهاب، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلك منها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق في تحديد ما هو إرهاب وما هو ليس كذلك، وتحديد من هو إرهابي وما هي الدول التي تاوي الإرهاب ومن ثم تستحق العقاب. كما أباحت أمريكا لنفسها، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لاسلحة دمار شامل، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق كولن باول. وفي هذا السياق، تحولت دول الخليج العربية إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية، كما لم تستطع مصر، أكبر الدول العربية، الوقوف في وجه هذا العدوان، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي. وإذا ما كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالي في هذا كله، واستجابوا لمطالبها في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون إقلاع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين، ودون أن تظهر في الأفق بادرة حل منصف للصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذي تروج له أمريكا، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من «التبعية»؟!.

فصل المقال إذن أن مسaire الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التي تفضي إلى تعميق علاقات التبعية التي تعطي الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية، والتي تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطني. وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغي العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذي تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلية.

## 5.2 شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف

من المهم بالإضافة إلى ما تقدم نتائج عدد من الدراسات والتقارير الأحداث التي تناولت بالتقييم العملي برامج التثبيت والتكيف بوجه عام، وسياسات تحرير التجارة بوجه خاص.

ثمة تقييم مهم بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولي، ولكن البنك تنصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالته في ترويج توافق واشنطن و في نشر العولمة الليبرالية. فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي (في ما بعد «سابرين»<sup>(63)</sup> SAPRIN) بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية، والخصخصة وسياسات التقشف التي تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلي.<sup>(64)</sup> وقد استطاعت سابرين إقناع البنك الدولي بالمشاركة في تنفيذ هذا المشروع معها. واستغرق تنفيذ البرنامج في تسع دول نامية خمس سنوات (1997 - 2002) وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين، وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات، أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات<sup>(65)</sup> والمنظمات غير الحكومية. وقد تعاونت في التنفيذ ثلاثة أطراف هي حكومات الدول المبحوثة، والبنك الدولي، والشبكات الوطنية للمجتمع المدني التي ضمت المئات من منظماته.

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التي تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلي. إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطني لآثار برنامج التكيف في أي دولة من خلال أربع مراحل. أولاً: التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج. ثانياً: عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع ممثلي البنك الدولي والحكومة، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف وتحليل آثارها من واقع شهادات المتأثرين بها في المحليات المختلفة. ثالثاً: إجراء بحوث تشاركية بشأن عدد من القضايا المختارة، وذلك بغرض تعميق تحليل آثار برنامج التكيف. ويشارك في هذه البحوث، إلى جانب فرق سابرين والبنك الدولي، خبراء ومستشارون من تخصصات مختلفة. رابعاً: تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها في مؤتمر وطني عام.

وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها المشروع في تقريره:<sup>(66)</sup>

(1) يلاحظ في ما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادي، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر في الواردات مقارنة بالصادرات. ولهذا فإن هذه الدول قد واجهت زيادات في عجز كل من الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية. وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص. ومن جهة أخرى، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات بأيدي شرائح محدودة من السكان وبعدها قليل من الأنشطة،

- (2) الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات في توزيع الدخل القومي. وفي ما يتعلق بتحرير القطاع المالي، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار في الدول المبحوثة. كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى في أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص. كما شجع تحرير القطاع المالي المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية، وكذلك القروض الاستهلاكية. وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال، مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية. وعموماً، اقترن التحرير المالي بإضعاف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي من جهة أولى، وإلى تقوية جماعات المصالح التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي من جهة ثانية، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أي الاحتكارية من جهة ثالثة. وقد أدى تركيز الأصول المالية بدرجة أكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل.
- (3) وفي ما يخص إصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل، فقد شهدت الدول المبحوثة، على اختلاف درجات تنفيذها لإصلاحات سوق العمل، تدهوراً ملحوظاً في مستويات التوظيف وزيادة محسوسة في معدلات البطالة. ولم تسهم صناعات التجميع التي أقيمت في المناطق الصناعية الحرة كثيراً في زيادة فرص العمل، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة. كما تدهورت الأجور الحقيقية، وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء في برامج التكيف، إذ انخفض نصيب الأجور في ن.م.أ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل في ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفي. كما زادت نسبة التشغيل الناقص<sup>(67)</sup>. وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل، كما كان تأثير هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً. وعانت النساء من إصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقي قوة العمل. كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذي طرأ على مستوى دخل الأسرة. وأخيراً، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع في الإنتاجية والتنافسية.
- (4) وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة في الدول المبحوثة نتائج مختلطة في الشركات الإنتاجية، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصصة، بينما استمر البعض الآخر في الخسارة أو ربما زادت خسائره. وعموماً فإن الزيادة في الإنتاج التي حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعددة الجنسية ذات قدرات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها. أما في ما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد

الخصخصة، وذلك دون تحسن يذكر في نوعية الخدمة أو في نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة، الأمر الذي زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات. وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذي كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها. فهو وإن كان قد قلل من عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات. وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء في قطاع الإنتاج أو في قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب، وزاد تأثيرهم في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمي، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية. كما يسجل التقرير أن آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد في الاقتصادات المبحوثة.

(5) وفي ما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلي على التعليم والصحة، فقد أظهرت دراسات الحالة في سبع دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التي أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منظم وملموس في دور الدولة و في قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان، الأمر الذي جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته. وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعي وتطبيق نظم المشاركة في التكاليف واسترداد النفقات في المؤسسات التعليمية والصحية. كما أن أساليب تصويب الدعم، أي استهداف الفقراء، قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة في توزيع الدخل. ومن الملاحظ أن الارتفاع في كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة. وهكذا فقد تجاهلت سياسات التكيف الهيكلي أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو في الحقيقة استثمار في العنصر البشري، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفيف منه لتصحيح عجز الموازنة<sup>(68)</sup>. ومن المفارقات التي يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة التي يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم، إستمرت أنواع أخرى من الدعم في الوصول إلى الشركات الخاصة، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للاتئمان والحوافز الضريبية، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة. ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بشكل عام وعلى الفقراء على وجه الخصوص.

والمواقع أن النتائج التي سجلتها دراسة سايرين ليست فريدة في بابها بأية حال. وهناك شواهد وقرائن متعددة على صحتها من دول أخرى ومن مراقبين ودارسين آخرين. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة من أحدثها هاهنا.

(1) تشير الدراسة التي قدمها كل من «بولتروفيتش» و «بوبوف» إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية<sup>(69)</sup> إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 0.8% سنوياً في ثمانينات القرن الماضي، بينما لم يزد معدل نموه في تسعينات القرن على 1.5% سنوياً. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل 1% سنوياً ثمانينات القرن، ولم يزد معدل نموه على 1% سنوياً في التسعينات منه. وقدّر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في 28 دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق بنسبة 30% خلال تسعينات القرن. أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظاً<sup>(70)</sup>.

(2) وتشير تطبيقات سياسات التكيف الهيكلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى أنها أدت إلى كوارث فظيعة. ويمكن الإشارة إلى تجربة الأرجنتين. فطبقاً لكل من نائب وزير الخارجية ونائب وزير الصناعة والتجارة في الأرجنتين، كانت لهذه السياسات آثار سلبية للغاية على السكان. وبينما كان صندوق النقد الدولي يشيد بالأرجنتين في أوائل تسعينات القرن الماضي باعتبارها نموذجاً ساطعاً لنجاح سياساته، كانت الوقائع تشير إلى أنها شهدت أكبر كارثة إجتماعية وإقتصادية خلال مائتي عام من تاريخها. فقبل دخول الأرجنتين صندوق النقد الدولي في عام 1957 كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز 10%، وكان 52% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. وبعد كارثة عامي 1999 و 2000 إرتفعت نسبة الفقراء إلى 60%، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى 22%. كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً، وتزايدت المديونية الخارجية، وخيم الركود الاقتصادي على البلاد. وهكذا فقد تحولت التجربة التي كانت أثيرة لدى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى وصمة عار في جبينه في أواخر تسعينات القرن نفسه والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين<sup>(71)</sup>.

(3) وفي دراسة لكاتب هذه الورقة عن حصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر على امتداد ثلاثة عقود (1974 - 2004)<sup>(72)</sup>، تبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطرودة. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

أ. هبط المعدل السنوي لنمون م.أ. إلى النصف بين الفترة 1975 - 1980 والفترة 1990 - 2001 (من 9.4% إلى 4.5%). ثم تواصل الهبوط في هذا المعدل حتى أصبح 3.6% في الفترة 2001 - 2004، وإن كانت التقديرات غير الرسمية تهبط به إلى حوالي 2%.

ب. حدث تراجع ملحوظ في عملية التصنيع، لدرجة أن بعض الدارسين للاقتصاد المصري قد وصف ما تعرض له القطاع الصناعي بأنه تفكيك أو إهدار للتصنيع<sup>(73)</sup>. ولم يزد نصيب الصناعة التحويلية

في 2004/03 على 19%، وهو تقريباً المستوى الذي كانت قد حققتة مصر منذ 36 عاماً، أي في 1968/67.

ج. طبقاً للإحصاءات الرسمية، تضاعف معدل البطالة بين 1975 و1982/81 (من 2.5% إلى 5.1%)، ثم تضاعف مرة أخرى بين 1982/81 و2004/03 (من 5.1% إلى 10%). وتصل التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة الحالي إلى ما يتراوح بين 15% و 25%. وإلى جانب تزايد معدل البطالة، فقد تفاقمت أوضاع سوق العمل بازدياد حالة التشغيل الناقص، وانخفاض إنتاجية المشتغل، وتواضع مستوى الأجور، بل واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض ( بنسبة 20% لموظفي الحكومة في الفترة 1982/81 - 2003/02، وبنسبة 28% لمجموع العاملين خلال الفترة 1982/81 - 2000/99).

د. ارتفعت نسبة الفقراء من نحو 39% في عام 1974 إلى نحو 43% في 1982/81، ومن المرجح أنها لم تتغير على نحو ملموس بين 1982/81 و 2000/99، وربما تكون هذه النسبة قد قاربت 50% في الوقت الحالي، خاصة مع تباطؤ النمو واشتداد وطأة الركود في السنوات 1998/97 - 2004/03. وبالرغم من انخفاض معامل التركيز في توزيع الدخل (معامل جيني) من 0.39 في 1975/74 إلى 0.30 في 1982/81، إلا أنه زاد إلى 0.34 في 1996/95 ثم إلى 0.38 في 2000/99، وهو ما يزيد عن المعامل الملاحظ في بلاد معروفة بارتفاع نسبة الفقر والتفاوتات في التوزيع مثل الهند وبنغلاديش ( 0.32 في 2000/99). وتظهر الإحصاءات تراجع نصيب الأجور في ن.م.أ من 40.3% في 1975/74 إلى 26.2% في 1996/95. وبالرغم من زيادة هذا النصيب في 2000/99 إلى 28.2%، إلا أنه لم يزد على سبعة أعشار نظيره في 1975/74.

هـ. مع تراجع النمو وميل الواردات للتزايد بمعدلات أعلى من الصادرات، فقد تدهور سعر صرف الجنيه المصري من 2.56 دولار في عام 1974 إلى 16 سنتاً في نوفمبر من عام 2004. وبالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بالأسعار الجارية، إلا أن التوسع الكمي في هذه الخدمات قد عجز عن الوفاء باحتياجات السكان، كما أنه لم يكن مصحوباً بتحسين في نوعية الخدمات، بل أنه اصطحب بتدهورها. كما أصبحت قطاعات واسعة من السكان "خارج نطاق الخدمة"، مع ارتفاع كلفة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص.

ز. إنتشر الفساد على نطاق غير مسبوق يستوي في ذلك الفساد الصغير، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فساد الفقراء الذي غالباً ما يضطرون إليه اضطراراً كآلية قسرية لإعادة توزيع جانب ضئيل من الدخل القومي لصالحهم، والفساد الكبير، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فساد الاغنياء، لاسيما كبار الموظفين في الحكومة والقطاع العام والجهاز المصرفي.

ح. مع ضعف وتيرة النمو بوجه عام، ومع تراجع جهود التصنيع بوجه خاص، ومع استمرار العجز عن بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية، فقد كان من الطبيعي أن تتكسر تبعية الاقتصاد المصري، وأن

تجر التبعية الاقتصادية والتقنية مصر إلى حالة تبعية سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد مؤشراتنا تخفى على أحد<sup>(74)</sup>.

## 6.2 الشهادات المجروحة للبنك الدولي

ربما يتهم البعض العرض السابق للأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن بالتحيز، وذلك لاعتماده على شهادات المعارضين لهذا النموذج أو المتحفظين على بعض عناصره وحدهم. ولذا فقد يكون من المناسب في ختام هذا العرض تناول موقف البنك الدولي في هذا الشأن، وذلك باعتبار أن البنك الدولي من أشد المدافعين عن هذا النموذج ومن أقوى مصادر الضغط على الدول النامية لتطبيقه.

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع البنك الدولي عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية في العالم 1987 الذي انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات في دعم التصنيع، إلى أن الدول النامية التي اتبعت سياسات لدمج القطاع الصناعي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية، قد حققت نتائج أفضل من غيرها التي عزلت نفسها عن المنافسة الدولية<sup>(75)</sup>. فقد انتقدت دراسة البنك مساواتها بين تحرير التجارة والتوجه الخارجي للنمو، ولعدم تمييز البنك بين حيادية نظام التجارة بمعنى الحماية المصرفية للسلع القابلة للاستيراد، والتصدير وبين نظام التجارة المحرر، حيث عرّف تحرير التجارة، بأنه إجراء يجعل النظام التجاري أكثر حيادية، أي أقرب إلى نظام تجاري خال من التدخلات الحكومية. وقد اعترف البنك لاحقاً، بأن النظام التجاري المحايد، يمكن أن يتحقق عند معدلات حماية موجبة، ولكن متساوية لكل من الصادرات والواردات، وهو ما يعني، الاعتراف بأن التوجه الخارجي للنمو، لا يعني بالضرورة وجود نظام تجاري متحرر. ومع ذلك، فقد ظل البنك مُصرّاً على أن التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً والموحدة أفضل، لأسباب تتعلق بالكفاءة والاقتصاد السياسي، وذلك بالرغم من موافقته على أنه لا يوجد إثبات لكون التعريفات الجمركية الموحدة على الواردات تقود إلى وضع أمثل في معظم الحالات. كما انتقدت تلك الدراسة من زاوية طريقة معالجتها للإحصاءات، ولتجاهلها التمييز بين الدول حسب مستوى تطورها.

لقد ظل البنك متمسكاً بفكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفات الجمركية على الواردات. وأرجع فشل بعض الدول التي اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى «سوء التطبيق». وقد استمر البنك في تمسكه بهذا الرأي حتى في دراسته عن «المعجزة الآسيوية» التي نشرت في عام 1993، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفي لإحراز نمو سريع، وأن للعوامل المؤسسية دور مهم في نجاح أو فشل هذه السياسة، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية والمادية، وأنه لكي تكون السياسات الاقتصادية فعالة، فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة.

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات. فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها. وأصرت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية (الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، حفز الادخار والاستثمار، تجنب التشوهات)، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية. وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء بدول شرق آسيا في الاخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة أقرب إلى الأسعار العالمية. وقد تبين أن معدلات التعريفات المنخفضة التي أشارت إليها الدراسة هي تلك التي لوحظت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، أي قرب مرحلة النضج بالنسبة لدول شرق آسيا، وليس في ستينات وسبعينات القرن، حيث كانت هذه الدول لا تزال تخوض معارك التصنيع. ففي تسعينات القرن كانت معظم الصناعات في هذه الدول قد اقتربت من حالة النضج، ولذا كان من المتعين أن يصبح نظامها التجاري أكثر تحرراً، بينما كان النظام يتسم قبل ذلك بالحماية والانتقائية. وفي حين سجل التقرير أن حماية السوق المحلي قد تواجدت جنباً إلى جنب مع تشجيع الصادرات من خلال الدعم في معظم دول شرق آسيا، إلا أن البنك لم ينصح الدول النامية باتباع تلك السياسة، وذلك بدعوى أنه يصعب إدارتها وأنها لم تعد متوافقة مع البيئة التجارية الدولية الجديدة.

وعموماً فقد استمر البنك بالتمسك بضرورة أن يكون التحرير سريعاً وعموماً، أي لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها، وشاملاً وموحداً في كل القطاعات، وذلك: (1) بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هي التي ساعدت دول شرق آسيا على إحراز النجاح. (2) وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدي إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التي تتنافس مع الواردات وقد يؤدي إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع. (3) وبالرغم مما سبقته الإشارة إليه، نقلاً عن تقرير الدول الأقل نمواً عام 2004، من أن معظم هذه الدول قد فتحت نظامها التجاري إلى حد لا يختلف كثيراً عن النظم التجارية للدول مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومع ذلك فقد كانت معدلات ادائها بائسة. (4) وبالرغم مما يلميه المنطق الاقتصادي من أن درجة إستفادة الصناعات المختلفة من تحرير التجارة تعتمد على درجة النضج التي بلغت كل صناعة داخل الدولة الواحدة، وأن الصناعات التي لازالت في مرحلة النشوء والارتقاء، قد تكون واعدة ولكن يلزمها بعض الحماية لبعض الوقت، حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الخارجية، وأن التحرير المتسرع قد يلحق الضرر بها، ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى التدرج والانتقائية في تحرير التجارة<sup>(76)</sup>.

ولهذه الاعتبارات فقد وصفت شهادات البنك الدولي بشأن سياسات توافق واشنطن بأنها شهادات مجروحة. فهي مجروحة بالانحياز العقائدي المسبق لاقتصاد السوق الحر (أصولية السوق) وللنظام الرأسمالي وللعملة الليبرالية. وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التي توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق في كوريا الجنوبية من أجل دفع عملية التصنيع، كما شهدت على ذلك «اليس امسدين»، حسب ما أشير إليه في القسم (2-2). كما تأكد تعصب

البنك لأصولية السوق في الصدام الذي وقع بين إدارة البنك «وجوزيف استجلتز» بشأن أسلوب علاج الأزمة الآسيوية، الذي ترتب عليه فصل «استجلتز» من وظيفته في البنك. كما يؤكد الموقف المسبق من جانب البنك لصالح توافق واشنطن إنسحابه من مشروع سابرين عندما رأى أن نتائجه لا تتماشى مع انحيازه المسبق، وذلك حسب ما أشير إليه في القسم (2-5). وهذه الاستشهادات محكمة بالطبع بما نأ إلى علم المؤلف، وفي الغالب أن هناك ما يخفى عليه في هذا الشأن. وربما ما خفي كان أعظم، كما يقال.

لكن الظاهر أن الموقف المبدئي للبنك بشأن الأثر الحميد لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقر قد يتعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التي أجراها مؤخراً. فقد ظهر في عدد من الدراسات التي نشرها البنك خلال الفترة 2004 - 2006، أن تحقق الأثر الحميد لتحرير التجارة يقتضى اقتران تحرير التجارة بإصلاحات وسياسات تكميلية في عدد من المجالات غير التجارية، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات في المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات، وكذلك على إمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات. فهذا ما انتهت إليه دراسة تشانج و كالتاني ولويزا (2005)، والتي تتوافق مع دراسة بولاكي (2004) وفرويند، وكذلك مع دراسة بيري و اولاريجا (2006)<sup>(75)</sup>.

لقد أظهرت دراسة بولاكي وفرويند أن ثمة دلائل قوية على أن الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فقط في تلك الدول التي لا تفرض قيوداً متشددة على أسواق العمل (بحيث تتوافر المرونة اللازمة لانتقال العمالة من قطاع إلى آخر) وعلى حرية دخول المنشآت إلى الصناعات المختلفة وكذلك حرية خروجها منها. أما حيث ما تفرض مثل هذه القيود المتشددة، فإن الانفتاح التجاري قد لا يحفز النمو، بل أنه قد يعوقه، إما لأن التجارة تتوسع في اتجاهات غير صائبة نظراً للاختلالات السعرية، وإما لأن تحرير التجارة يدمر الصناعة الوطنية<sup>(78)</sup>. والنصيحة التي تقدم بناءً على ذلك هي ضرورة التوسع في الانفتاح بتحرير سوق العمل وإزالة القيود على دخول وخروج المنشآت.

وتوصلت دراسة تشانج و كالتاني ولويزا إلى أن الأثر الإنمائي للانفتاح (بمعنى تحرير التجارة مقاساً بنسبة التجارة إلى ن.م.أ) إيجابي ويعتد به اقتصادياً في المتوسط، ولكن هذا الأثر يزداد قوة في حالة اقتران الانفتاح بعدد من الإصلاحات التكميلية التي تشمل: 1. تحسين التعليم. 2. تعميق القطاع المالي (بما يرفع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ن.م.أ). 3. الاستقرار الاقتصادي (خفض التضخم). 4. تحسين البنية الأساسية. 5. تحسين الحكم. 6. مرونة سوق العمل. 7. تسهيل حركة الدخول والخروج للمنشآت. وعلى ذلك، فإن الوضع الناتج في أعقاب تحرير التجارة سوف يختلف باختلاف الدول، ومدار الأمر في ذلك هو مجموعة العوامل المشار إليها حالاً والتي ترتبط بهيكل الاقتصاد وحالة المؤسسات<sup>(79)</sup>. وتنتهي هذه الدراسة إلى التوصية برفض منهج «سياسة واحدة لكل الدول»<sup>(80)</sup>، وذلك في ما يتعلق بتحرير التجارة، وإلى أن ثمة حاجة إلى تصميم حزم مختلفة من السياسات تتناسب مع ظروف كل دولة.

و في دراسة «بيري و أولاريجا» حول أثر تحرير التجارة على التفاوت في توزيع الدخل وعلى الفقر في أمريكا اللاتينية والكاربيبي في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي، فقد لوحظ أن تحرير التجارة قد اقترن بازدياد الفوارق في توزيع الاجور وكذلك في توزيع الدخل. وظهرت القياسات الايكونومترية أن أثر تحرير التجارة على الفقر (بدلالة زيادة متوسط الدخل في أفقر خمس من السكان) قد كان إيجابيا ولكن غير معنوي إحصائيا في خمس من سبع معادلات مقدره. وأكدت توصيات الدراسة على أهمية السياسات المكتملة لتحرير التجارة، شاملة التعليم، وإمكانية الحصول على الائتمان، والتأمين، ومرونة دخول وخروج المنشآت، ومرونة أسواق العمل، وإمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية والمعونات الفنية بواسطة فقراء المزارعين. لكن بعض هذه المتغيرات لم يظهر أصلاً في القياسات الايكونومترية (مثل إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين وخدمات البنية الأساسية والمعونات لفقراء المزارعين). كما أن بعض المتغيرات المذكورة لم يثبت لها تأثير معنوي إحصائيا في المعادلة الشاملة التي ضمت كل المتغيرات (مثل الأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في سوق العمل، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في خروج المنشآت من السوق، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والتعليم). ولم يظهر في تلك المعادلة أثر معنوي على الفقر إلا لاربعة متغيرات هي مستوى دخل الفرد والتعليم والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في دخول المنشآت إلى السوق، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والحكم.

يلاحظ أن الأثر المباشر لتحرير التجارة على الفقر لم يكن معنويا في المعادلة الشاملة، كما أنه، كما سبق ذكره، لم يكن معنويا خمس من سبع معادلات أظهرت الدراسة نتائجها<sup>(81)</sup>. وبالرغم من اعتقاد مؤلفي تلك الدراسة بأن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض الفقر، سواء أكانت اللامساواة في الاجور أو الدخل تتجه إلى التزايد أم إلى التناقص، إستنادا إلى أن تحرير التجارة يخفض من كلفة سلة استهلاك الفقراء ويزيد من فرص تشغيلهم<sup>(82)</sup>، فإن الدراسة لم تذكر الأثر السلبي المحتمل للواردات الأرخص، الغذائية وغير الغذائية، على مستوى دخول صغار المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين، وعلى حالة التشغيل في منشاتهم. وعموماً فإن النتيجة التي تخلص إليها الدراسة هي أن أثر تحرير التجارة في تخفيض الفقر واللامساواة يكون حميدا عندما تنفذ سياسات في مجالات أخرى غير التجارة تزيد من فرص الفقراء في الحصول على مهارات أعلى وأصول إنتاجية أخرى، وذلك في الوقت الذي يجري فيه تحرير التجارة.

وأياً ما كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولي من قضية تحرير التجارة، فإن المؤلف يرى أن لهذه النتائج دلالات مهمة تعزز التصور الذي قدمه في ما سبق بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وتحقيق أهداف تخفيض الفقر وغيرها من أهداف اللفية. فالمعنى المستفاد من الدراسات التي تم استعراضها أن تحرير التجارة وحده لا يكفي لحفز النمو وخفض الفقر واللامساواة، وأن ثمة إصلاحات مطلوبة في عدد كبير من المجالات. وبتجميع الإصلاحات التكميلية تستخلص القائمة التالية:

- (1) إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء)، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها.
- (2) تحسين رأس المال البشري (تعليم - تدريب - تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الصحية).
- (3) توفير بنية أساسية أفضل (طرق، اتصالات.. الخ).
- (4) توفر أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل).
- (5) تحرير الأسواق، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم، وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة، وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها.
- (6) توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين.
- (7) الحكم الرشيد.

ويضاف لهذه القائمة النتيجة التي توصلت إليها دراسة كالدرون ولؤيزا وشميت - هابل، وهي أن أثر الانفتاح التجاري على النمو يقرب من الصفر في الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد، بينما يتجه هذا الأثر إلى التزايد مع تزايد الدخل، ويصل هذا الأثر إلى أقصى مستوى عند مستويات الدخل العليا. بعبارة أخرى، فإن أثر تحرير التجارة على النمو يتوقف على مستوى التطور الكلي للدولة (مقاسا بمتوسط دخل الفرد)<sup>(83)</sup>.

إن هذه القائمة من الإصلاحات التكميلية وهذه النتيجة التي تربط فائدة تحرير التجارة بمستوى التطور الكلي للدولة تؤكد ما حاول المؤلف الاستدلال على صحته في الأجزاء السابقة من هذه الورقة، وخلاصته أن الاستفادة من تحرير التجارة هي نتيجة للنمو والتنمية، وليست شرطاً مسبقاً لهما. فهذه القائمة من الإصلاحات والعلاقة المذكورة بين أثر تحرير التجارة ومستوى دخل الفرد تعني في الواقع أنه يلزم تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التقدم الاقتصادي والسياسي حتى يكون لتحرير التجارة في دولة من الدول أثر محسوس على النمو الاقتصادي والفقير واللامساواة. بعبارة أخرى، فإن تحرير التجارة قبل تحقيق هذا المستوى من التقدم يعتبر سابقاً لاوانه، وقد يضر بالنمو ويزيد الفقر واللامساواة.

### 3. النموذج البديل: التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إن النموذج التنموي المقترح كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات. وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التي يراها المؤلف في حكم المسلمات، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية. ولكن يجدر التوقف للحظة قبل بيان هذه الركائز، عند قضيتين أساسيتين في بناء النموذج البديل، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات، وقضية التعامل مع العولمة.

## الاستقلال والاعتماد على الذات

إن استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي<sup>(84)</sup>. كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي<sup>(85)</sup>. فلا هذا ولا ذلك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلاً عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم. وإنما جوهر استقلالية التنمية، حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله، هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، و في مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارس للأنظمة الرأسمالية العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية<sup>(86)</sup>. فلا تنمية في غيبة السيادة الوطنية، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتئات على التنمية وانتقاص من «الحق في التنمية». وغني عن البيان، ولكن يلزم تبيان، لأنه كثيراً ما يُنسى، أن الاستقلال أمر نسبي، وليس مطلقاً بآية حال، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقول للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وبناء هيكل اقتصادي متطور ذو تشابكات قوية بين قطاعاته المختلفة. وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية.

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج، فإن استقلالية التنمية تعني ضمن ما تعني، اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. و في مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية. والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، هو أن يكون الاعتماد الرئيسي في التنمية على هذه القوى الذاتية، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تقنيات، وذلك بشروط مواتية ودونما قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطني وتعززه، ولكنها لا تحل محله ولا تغني عنه.

وينبغي تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج. فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات، حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادي أو صنوا لمستوى متواضع من النمو والتنمية. أما المعنى الإيجابي للاعتماد على الذات، فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد في استخدامات الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها، وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية، ويقوي القاعدة العلمية والتقنية الوطنية. فبذلك ترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى. فالقضية التي تواجه الدول النامية لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع، وإنما هي قضية مزدوجة: بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على إنجاز التنمية في الوقت ذاته.

## التعامل مع العولمة

في تقدير المؤلف، أن العولمة ليست كتاباً مقدساً، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله. ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للالتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي على ذلك (باعتبار أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى). ومع ذلك، فإن هذه الدول لا تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك في صالحها. فهي لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به، وهي تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها، وإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء باستمرار الدعم الزراعي لمنتجاتها عند مستويات بالغة الارتفاع، أو بالتشدد في فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها<sup>(87)</sup>.

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك، وفككتها فعلاً، وانتقت منها ما يوافق مصالحها، ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية. بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحريم المتعجل والشامل لتجارتها، وكي تلغي الدعم عن صناعاتها الناشئة، وكي تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وكي تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وكي تدخل في مناطق حرة أو شراكات مع دول متقدمة.

وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد. فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل في جانبها الاقتصادي قد شهدت حالة من المد منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك. وإذا كانت العولمة في حالة صعود في العقدين الأخيرين، فإنه ليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدي إليه من صراعات سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي<sup>(88)</sup>. ومن ثم فإنه لا ينبغي النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه، بل ينبغي التعامل معها ببرونة، وذلك تمثيلاً مع نسبية القوانين والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان.

ولعل الرسالة التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي: يتوجب أولاً على هذه الدول السعي لتنمية نفسها بنفسها اعتماداً على قدراتها الذاتية، وبلاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولية.. الخ)، وذلك بالجوء في المقام الأول إلى أساليب

مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق واشنطن<sup>(89)</sup>. وبعد ذلك سيصبح في مقدور هذه الدول الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنها ستكون صاحبة مصلحة في فتح أسواق العالم أمامها، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقها أمام العالم، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتها لقدرات تنافسية أكبر. ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة، قديماً وحديثاً، كانت من نصيب المتقدمين.

بعبارة أخرى، يلزم التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، ووسائل ممارسة الانخراط الفعلي في العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى. فالتأهل للعولمة غالباً ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التي تستعمل في ممارسة العولمة. والفارق يأتي من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها، ومن أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول في كل الأزمنة، أو حتى لدولة بعينها في مراحل مختلفة من تطورها. فليس كل ما يناسب من هو في مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لا يزال في مرحلة الزرع أو تلمس سبل النماء.

#### ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إذا ما تقرر هذا الذي تم إيضاحه حالاً بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على الذات وبشأن التعامل مع العولمة، وبشأن التصور الذي تم إيضاحه في ما سبق لدور الدولة، فإن النموذج التنموي البديل يقوم على خمس ركائز بيانها كالتالي:

(1) إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق.

فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني<sup>(90)</sup>. وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية. ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبذد للموارد. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يجلا محل الإدخار المحلي في إنجاز التنمية. وقد سبق التوضيح في القسم (3.2) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم بعامه وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هي نسبة صغيرة. وحتى في الحالات القليلة التي ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة، كما في حالة ماليزيا في عام 1992، فإن النسبة لم تتجاوز الربع، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الإدخار المحلي بآية حال. فمعدل الادخار المحلي في ماليزيا كان في حدود 30% - 35% في أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي. وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي في أوائل تسعينات القرن الماضي، فإن معدل الادخار المحلي قد زاد في هذه الفترة من 34% إلى 40%، واخذ في

### 43 نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة

الزيادة بعد عام 1993 حتى بلغ ما نسبته 49% في عام 1998. وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم إقتصادي، فلم يزل معدل إدارها المحلي 42% في السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين.

وارتفاع معدل الادخار المحلي ملحوظ في الدول الآسيوية الأخرى التي يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

معدلات الادخار المحلي في شرق آسيا<sup>(91)</sup>

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	15	23	35	32
سنغافورة	18	38	43	47
هونغ كونج	28	34	35	32
الصين	29	35	38	47

ولم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر دور يذكر في كوريا الجنوبية، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت على 1% في عام 1976، 0.03% في عام 1980 و 0.8% في عام 1990 و 1.8% في عام 2003. وبرغم أن النسب المناظرة أعلى في الصين، خاصة منذ عام 1993 حيث بلغت نحو 15%، إلا هذه النسبة أخذت في التناقص بعد ذلك حتى بلغت 12% في عام 1998 و 9% في عام 2003<sup>(92)</sup>.

كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت ضئيلة في كوريا الجنوبية (عدا في ستينات القرن الماضي، حيث وصلت النسبة إلى 73% في عام 1961 ثم أخذت في التناقص حتى بلغت 23% في عام 1967 و 15% في عام 1969) وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونج والصين، وذلك على النحو التالي:

نسب المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت في شرق آسيا<sup>(93)</sup>

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	12.2	0.7	0.5	0.26 -
ماليزيا	3.07	1.98	3.29	0.49
سنغافورة	3.93	0.26	0.02 -	0.06
هونغ كونج	0.18	0.11	0.18	0.01
الصين	م.غ	0.1%	1%	0.21

### (2) للدولة والتخطيط دور حاكم في نجاح التنمية المستقلة

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل وفي صنع التنمية ذاتها و في تأمين اطرافها. كما تشير هذه الخبرات، التي تم عرض جانب

منها في القسم 2.2، إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتم، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها، و في ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصناعات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتقنية وطنية.

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا ما اقتصر فقط على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها:

أ. ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي رفعاً محسوساً، وذلك في ضوء ما اتضح لنا من دور حيوي للادخار المحلي في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين اطراد التنمية. ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي<sup>(94)</sup>.

ب. السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته، وهو ما لا يعني بالضرورة أن يكون مملوكاً بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة<sup>(95)</sup>.

ج. الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبي عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. واتصالاً بهذه المهمة، يمكن القول بأن للقطاع العام موقع رئيسي في النموذج البديل، وأن التصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة، وإنما بتوفير سبل العلاج الفني والإداري والمالي التسويقي لهذا القطاع، وبمحااربة الفساد فيه وفي المجتمع ككل. وقد سبقت الإشارة إلى مقترحات متعددة في شأن ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة، وذلك في القسم 2.2.

د. النهوض بالقدرات العلمية والتقنية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتقنية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. فهذه من المهام التي لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلي الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقراتها الرئيسية في الدول المتقدمة.

ويشير تقرير حديث لليونيديو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقد الكثيرون من الاقتصاديين، فإن التوليد المحلي للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهما عنصران متلازمان. ولذلك فإن على الدول التي تريد تقوية مركزها التنافسي والالحاق بالدول الصناعية، الاستثمار بكثافة في توليد المعرفة. ويستدرك التقرير بأنه إذا كانت هذه أولوية للتنمية، فإنها ليست كافية للنجاح، إذ يجب أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالي فعال ونظام حكم رشيد، بحيث تؤدي هذه البيئة ضمن ما تؤدي إلى خلق طلب محلي على القدرات التقنية التي يجري بناؤها<sup>(96)</sup>.

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتنسق بينها خطة للتنمية الشاملة. والقول بذلك لا يعني استبعاد آليات السوق كلياً، وإنما يعني النظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل في الحدود التي ترسمها الخطة القومية الشاملة. فهذا هو التعامل الواقعي مع السوق في الدول النامية، أي التعامل الذي ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق. ومن هنا، فإنه يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة<sup>(97)</sup>. فهذا أمر ضروري حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به. وهو أمر ضروري لأن السوق لا يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع.

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط في إحداث التنمية الشاملة المطردة، لا يعني مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته. فالجهد التنموي المطلوب ضخم ومتنوع، وليس في وسع قوة إجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة. بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية. ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة، دوتما استبعاد لقوى السوق، فإن النموذج البديل يعهد إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة، دوتما استبعاد للقطاع الخاص الوطني، المنتج لا الطفيلي، والذي تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية، لا مع الشركات الدولية. إن التفريط في الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذي تم الإقرار في ما سبق، أنه جوهر الاعتماد على الذات. ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام. وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة.

(3) المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها.

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية

بدونها، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة هي حق من الحقوق الأساسية للإنسان. إن المشاركة الفعالة هي «منهجية سياسية للتمكين»، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية. فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه. كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة، مثلاً من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة<sup>(98)</sup>. ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخل المنخفضة والفقراء وزناً يعتد به في مثل هذه المجالس.

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وإنجاز تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وفي الممارسات المؤسسية وفي نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي بوجه خاص. وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلي لا تؤدي إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء عن مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبة وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين<sup>(99)</sup>. وعموماً فإنه يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلقاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة<sup>(100)</sup>.

وإذا ما كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص في التأثير على القرارات، فإنه لا بد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات. ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا ما كانت التفاوتات في توزيع الدخل والثروات كبيرة، وإذا ما استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله. فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفضي بالضرورة إلى تركيز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع. وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص في التأثير على صناعة القرارات في المجتمع، ولا تهيأ معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة.

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعي والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخل المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها. وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار.

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج، ولمن ننتج، وكيف ننتج<sup>(101)</sup>. وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة باليات السوق وفكرة «التساقط» أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي<sup>(102)</sup>، التي لا تزال تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه<sup>(103)</sup>. ولذلك برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر، خاصة من جانب البنك الدولي، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه، طالما بقي التمسك بتوافق واشنطن والعولمة الليبرالية، وطالما لم يعترف بالرابطة الوثيقة بين اللامساواة في توزيع الثروة والدخل واللامساواة في القدرة على التأثير في القرارات.

وإذا ما كان التحول الديمقراطي ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضروري لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى، فإن هذا التحول يظل منقوصاً والمشاركة التي تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد، ما لم يتم التصدي لقضية توزيع الدخل والثروة. والحق أن قضية إعادة التوزيع، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان في المجتمع. وفي هذا يقول «ثابو مبيكي» رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويل الموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا. وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفي لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان. وهو ما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي فعل الشيء نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدماً فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد. ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل مساندة توافق واشنطن ونموذج الليبرالية الجديدة في أنه لكي تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول في إنجلترا مثلاً، فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال، أي إيجاد ظروف صديقة للسوق. ويضيف «مبيكي» أنه إذا ما كان الاتحاد الأوروبي يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات

الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه، فإن عملية إعادة التوزيع التي تنطبق على الاتحاد الأوروبي تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمي<sup>(104)</sup>.

(4) إنضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج أمر ضروري للتنمية الناجحة.

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطن من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادي، وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي كفيل بجذب الاستثمار الأجنبي والتقنية المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما لم يرق عليه دليل في الواقع الملموس حسب ما تم إيضاحه في القسم (ثانياً)، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات إلى أن النمو هو قاطرة التجارة، لا العكس، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو توافر إمكانات حقيقية للنمو في الاقتصاد الوطني من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصراف قبل إحراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطاعات، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني، ويصادر على فرص التنمية.

ومصدر الخطر هنا، هو محاولة تعميم نموذج واحد، وهو النموذج الليبرالي، على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي. فالتحرير الذي قد تتحمله دولة مثل بريطانيا أو فرنسا، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند. وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومي دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً.

ولا يعني هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ. وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعتة كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع.

ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطني بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية<sup>(105)</sup>. ومعنى ذلك أنه من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما

لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد، وإما لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية إستراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية. ومن الخطأ الفادح تخلي الدول النامية عن هامش المناورة الذي يتيح لها تطبيق السياسات التمييزية في مجال التجارة وفي مجال الاستثمار، وذلك بإتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبي. ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة، ولا حرج في وضع الشروط على المستثمرين الأجانب، شريطة تنسيق هذه الجهود وتآزرها من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة.

وعلى الدول النامية الدفاع عن حقوقها في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك من أجل تفعيل حقها في التنمية. وعليها السعي للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتكثيف النضال الجماعي ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، فإنه يجب الوقوف بصلافة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة. فإذا كانت الصعوبات جمة في هذا المسعى، فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة، واسترداد الحريات التي فقدت من الدول النامية في تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها في هذه المنظمة. وحبذا أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعي من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب، وذلك لقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية.

(5) التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات، يذلل الكثير بين الصعاب التي قد تعترض مسعى التنمية المستقلة.

تملي هذا التعاون التحديات المشتركة التي تواجه دول الجنوب في سعيها للتنمية في الظروف العالمية الراهنة. فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها. والتعاون جنوب - جنوب يجب أن يسير في طريقتين، أولهما: طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المشددة التي اضطرت دول الجنوب إلى قبولها، لاسيما في منظمة التجارة العالمية، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي<sup>(106)</sup>. وثانيهما: طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتقنية والبيئية وغيرها. إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب، وحشدتها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال في تنمية الجنوب، و في إنقاص مستوى اعتماده على الشمال، و في تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركائه متعدية الجنسيات.

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية. فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعاً في بعض الحالات، كما قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة. كما أن التعاون يمكن أن يجري على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي.<sup>(107)</sup>

وبالرغم من أن هدف التعاون بين دول الجنوب هو هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وبالرغم من أنه لقي ترحيباً من الدول التي نالت استقلالها. وقد تكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون، إلا أن جهود التعاون قد اعترتها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت بدول الجنوب، لاسيما في سياق المنازعات الإقليمية وفي سياق أزمة المديونية الخارجية. لكن حالة الخمول وفتر الهمم أخذت في الانحسار مؤخراً، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات في منظمة التجارة العالمية، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية من جانب ثالث. وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون / المكسيك في عام 2003، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، ونجاحها في إفشال هذا المؤتمر، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب. كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح في توجيهات المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في البرازيل في صيف عام 2004، وفي التوصيات التي تضمنها بيانه الختامي، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التي تخدم تنمية دول الجنوب، كما سبق ذكره.

#### رابعاً : إمكانية وشروط التطبيق الناجح للنموذج البديل 1.4 الصعوبات

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلاً خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. ويكفي أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوي عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات:

- (1) فإذا ما كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان، وإحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها باتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإنه سيترتب على ذلك تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغييرات

الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى. وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات، التي يمكن موضوعياً الاستغناء عنها، خاصة في المراحل المبكرة للتنمية. كما قد تثار صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح في استمرار الإعلانات التي أصبحت مصدراً مهماً لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامه على السواء.

(2) وإذا ما كان من أركان التنمية المستقلة أعمال سياسات تجارية وصناعية إنتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات، ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلي لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة، ودعم الصادرات، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدي إتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام قد تكون غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية، وقد تصل إلى فرض حصار إقتصادي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، وإلتهايد بالخروج من منظمة التجارة العالمية في حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل الجنوب ذاته من جهة، ويؤدي إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى.

(3) وإذا ما كان مما ينطوي عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع باتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للدول<sup>(108)</sup>. ولاشك أن السعي لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية، سواء من خلال الخصخصة أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية. والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة. ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

## 2.4 ستة شروط لتطبيق نموذج التنمية المستقلة

(1) إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة الصعوبات التي قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، حتى يحل لديهم الشعور بالامل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بانفسهم. ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة. وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس. إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت. تشكل مثل هذه المشاعر والاحاسيس مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه : ثقافة التنمية.

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليست مجرد عمل روتيني يؤدي بلا حماس وبلا حمية، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة. وإنما التنمية في حقيقتها هي حرب على التخلف والتبعية. والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، وفي مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية. إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن. وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة.

ولكن من أين تأتي هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرها؟ إنها تأتي في الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي تستطيع استثارة حماس الجماهير وحشد قواهم وتعبئة جهودهم وبث الوعي الحقيقي فيهم بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها، وبث الإحساس فيهم بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات، ورسم خطط السير لهم نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية. وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنية، مثل معركة بناء السد العالي ومعركة التصنيع ومعركة تعمير الصحراء، وحيث تمكنت زعامة عبد الناصر من ربط التنمية في أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس. وهذه هي الطاقة التي فجرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية في روسيا والصين، وهذه هي الشحنة التي أطلقها من مكائنها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة في كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز في عقود قليلة ما تطلب قروناً في السابق. وما روح التغيير التي بزغت مؤخراً في فينزويلا والبرازيل و تشيلي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حي عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح في إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجير بناييع الامل والتفاؤل لديهم.

(2) وفي ضوء الصعوبات المتوقعة، يصبح الشرط الثاني لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات. ويمكن أن يأخذ هذا الثمن أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد، والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار، ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج، أو التي قد تتضرر شركاتها العاملة في الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها، لاسيما تلك السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية. وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادي على الدولة التي تطبق النموذج البديل سالف الذكر.

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل. ولتكن لنا في كوبا أسوة حسنة. فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من 40 عاماً، وبالرغم من المحاولات التي لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكي فيها وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب في الدولة وتحريض الشعب الكوبي على التمرد من خلال الإذاعات الموجهة، وبالرغم من الجهود الأمريكية لخنق الاقتصاد الكوبي، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير في الطريق الذي اختارته. وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسي، الاتحاد السوفييتي، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية البشرية<sup>(109)</sup>، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق في أحد مجالات العلم والتقنية، وهو التقنية الحيوية.

(3) والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير في السلطة الحاكمة ينقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تسير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات. ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات في إطار ذات النظام القائم. بل إنه ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات، لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسي من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية.

(4) والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية، التي هي أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه. فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأي عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه. كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج، وتفادي المزالق والانكسارات التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث، والمعسكر الاشتراكي من جراء تعطيل أليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية، وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد، وهي جميعاً من الأسلحة الفتاكة التي

أصبحت التنمية في مقتل. وكما سبق بيانه، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل، ونوعية حياة أرقى.

(5) والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها عندما تقع. وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن. ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التقنية، فإنه ينبغي التحول لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال، والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء. ولما كانت التقنية الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية، بما فيها الحاجة إلى فرص العمل، وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها، ليست هي بالضرورة التقنية والمعدات المتاحة في دول الشمال، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التقنية الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتقنية، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التقنيات المحلية التقليدية، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هي الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة.

(6) وأخيراً، يأتي الشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص، والتعاون بين دول الجنوب بوجه عام. فإذا ما كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج، والمهدد الضروري لحسن تطبيقه، فإن التعاون جنوب - جنوب يختلف صورته ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عن التطبيق الوطني لهذا النموذج، بل إنه ضرورة لا بديل لها في حالة تطبيق النموذج في الدول النامية صغيرة الحجم.

ومن المؤسف أن تأييد التعاون بين دول الجنوب لا يزال ضئيلاً على المستويين الشعبي والحكومي على السواء. ويندر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التي توقعها دول الجنوب في ما بينها في خططها التنموية أو في مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ. بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً في دائرة الخطاب السياسي دون غيره. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب ولبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون، حتى في ظل النموذج التنموي السائد، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة<sup>(110)</sup>.

وينبغي الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط. فثمة تباينات في دول الجنوب، لاسيما في مستويات تطورها الاقتصادي. وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات في المصالح بين دول الجنوب. فالدخول في مناطق تجارة حرة قد يكون في صالح الأطراف الأكثر تقدماً من دول الجنوب، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدماً منها. ومن هنا فإن كثرة الاستثناءات في اتفاقات مناطق التجارة الحرة كثيراً ما تؤدي إلى تعطيلها من الناحية العملية. ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب، وذلك بتنوع أشكال التعاون، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة، وبتضمن اتفاقات التعاون بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة. كما ينبغي الحذر أيضاً من محاولات الشمال إفشال التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الجنوب، خاصة من خلال سعي الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته وأسواقه كما في اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب، بما في ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز<sup>(111)</sup> أي المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكي.

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً إذا ما نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة<sup>(112)</sup>. والمقترحات في هذا الشأن كثيرة، مثل مقترحات نيار وكورت بشأن مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر في تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية)، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعددة الجنسية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في صناعة العولمة، لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية<sup>(113)</sup>. وقد تم اختيار مقترحات نيار وكورت لأنها مبنية على الانتقادات التي وجهت إلى توافق واشنطن / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة في هذه الورقة، ولأنها تتوافق مع ما ذهبت إليه من ضرورة توسيع الحيز الوطني المتاح لصياغة استراتيجيات التنمية، وضرورة إفساح المجال لدور أساسي ونشط للدولة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية، وضرورة النظر إلى عملية التحرير على أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً ويجب التقدم إليها بتدرج محسوب وانتقائية متوافقة مع مستوى تطور كل دولة ومع قدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية.

## الهوامش

(1) تضمن إعلان الألفية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 2000 ثمانية أهداف (MDGs): 1 - القضاء على الفقر المدقع والجوع. 2 - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. 3 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 4 - تخفيض معدل وفيات الأطفال. 5 - تحسين الصحة الإنجابية. 6 - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض. 7 - كفاءة الاستدامة البيئية. 8 - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتفرع عن هذه الأهداف، 18 هدفاً، منها تخفيض نسبة السكان الفقراء ونسبة الجياح إلى النصف ما بين عامي 1990 و2015، وتمكين جميع الأطفال من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ما بين عامي 1990 و2015، وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005. انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية لللفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

- (2) راجع: الجدول (1): الاتجاهات الرئيسية في ما يتعلق بالغايات بحسب المنطقة الإقليمية، في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 4.5.
- (3) UNDP, Human Development Report 2003, Overview, p. 2
- (4) هذه الأسباب مستنبطة من توصيات تقرير: الاستثمار في التنمية...، مرجع سابق، ص 2.
- (5) إنها حقا مفارقة غريبة أن تتضمن الغاية (8) من الغايات الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) الهدف (12): ”المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتقييد بالقواعد، والقابلية للتنبؤ به، وعدم التمييز...” .
- (6) راجع هذه القصة في:
- Ha-Joon Chang, “Kicking away the ladder: Neoliberals rewrite history”, Monthly Review, vol. 54, no. 81, January 2003, pp. 10-15.
- (7) راجع: إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2001.
- (8) UNDP et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003 .، والدراسة متاحة أيضاً على موقع UNDP على الإنترنت : [www.undp.org](http://www.undp.org)
- (9) UNDP, Human Development Report 2005, op.cit.
- (10) Broad-based inclusive growth
- (11) Equity
- (12) S.M. Shafaeddin, Trade liberalization and economic reform in developing countries: Structural change or de-industrialization, UNCTAD, discussion Paper, no.179, April 2005.
- وقد اشتملت عينة الدراسة على 46 دولة منها 20 دولة ذات نمو مرتفع للصادرات و20 دولة ذات نمو متوسط للصادرات و6 دول ذات نمو منخفض للصادرات.
- (13) يستدل على ارتقاء الهيكل الصناعي (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيمائيات الدقيقة والأدوات والأجهزة، وبتراجع نصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.
- (14) يستدل على تراجع أو تفكيك التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- (15) K. Bezanson, A Science, technology and industry strategy for Vietnam, prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002: Vietnam-contribution to the preparation of the socio- economic development strategy to the year 2010» , March 2000 (www.unido.org)
- (16) UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004-over view.
- (17) Development-led trade
- (18) النمو العمومي النفع Inclusive growth، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز في جيوب محدودة من الاقتصاد الوطني، كما كان الشأن في النمط الاستعماري للنمو. ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التي تتزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الإستخراجية المتمركزة في مناطق محدودة أو نائية من الدولة.
- (19) يشير ”التدرج“ إلى السرعة التي يتم بها التحرير، بينما يشير ”العمق“ إلى مدى شمول التحرير للقطاعات المختلفة.
- (20) UNCATD, op.cit, p. 21
- (21) ومن الملاحظ أن أهداف التجارة المشار إليها، لا تقتصر على التصدير، وإنما تشمل زيادة الانفتاح، وزيادة القدرة التنافسية، وتنوع الصادرات، وتخفيض عدم الاستقرار في الصادرات، وتطوير منتجات تصديرية جديدة، بما في ذلك الصادرات عالية القيمة الزراعية

والصناعية والسياحية، وتنمية الروابط التجارية الإقليمية. كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يعتبر أن إستراتيجية النمو بقيادة الصادرات ليست هي الإستراتيجية الوحيدة المتاحة في بيئة اقتصادية مفتوحة ومحررة، فهناك بدائل تنمو فيها الصادرات بمعدل كاف، ولكنها لا تشكل أهم عناصر الطلب الكلي مثل إستراتيجية النمو بقيادة الصادرات ولكن بوجه إنساني (بالتركيز على روابط تعميم منافع النمو وإشباع الحاجات الأساسية)، وإستراتيجية النمو المتوازن (بالارتكاز على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع)، وإستراتيجية تصنيع بقيادة التنمية الزراعية، وإستراتيجية التنمية والتنوع، وإستراتيجية عناقيد الإنتاج (production clusters) المعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية، وإستراتيجية التنمية متعددة الإجنحة (تطوير المنتجات القابلة للتجارة ذات القدرة التنافسية والمنتجات غير القابلة للتجارة ذات الكثافة العمالية العالية، والتطوير التقني لانشطة الكفاف). راجع التقرير: UNCTAD, op.cit, p. 24.

(22) Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries', A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on: www.africafocus.org.

(23) بعبارة أخرى فإن مبلغ الـ 272 مليار دولار، يمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي كانت ستعود على الدول المعنية في ما لو لم تكن قد حررت تجارتها وفتحت أسواقها.

(24) لا ينكر التقرير أن بعض الناس قد أصبحوا أقل فقراً بعد تحرير التجارة، ولا يقول أن الدول التي حررت تجارتها لم تشهد نمواً، ولكنه يقول، أن النمو سيكون أعلى، وأن تخفيض الفقر سيكون أسرع في ما لو لم تتحرر تجارة الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

(25) علي عبد القادر علي، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد (13)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2005.

(26) خارجيات externalities، أي منافع أو مضار تنتج عن المشروع الخاص، تفيد الآخرين أو تضرهم، ولكنها لا تدخل في حسابات المشروع ذاته ولا تؤثر في القرارات التي تتخذها إدارته.

(27) سبق أن عولجت من قبل المؤلف قضايا السوق ودور الدولة والتخطيط في التنمية في كتابه: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة

ثالثة، 2003. وللاستزادة يمكن الرجوع إلى الصفات 59 - 83 من هذا الكتاب.

(28) عادل العزبي، "الصناعة المصرية - المعوقات والتحديات" ورقة مقدمة لمؤتمر أولويات الاستثمار الصناعي في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 19 - 20 نوفمبر 2005.

(29) أخبار اليوم، 18 فبراير 2006.

(30) وردت هذه الشروط في: Todaro and Smith مرجع سابق، ص 698 - 699 نقلاً عن:

N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, mimeographed, 1991.

(31) Todaro and Smith مرجع سابق، ص 700.

(32) للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية، راجع: رمزي زكي (محرر)، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989.

(33) ولم يكتف البنك الدولي بترويج وهم الاعتماد على السوق في التجارب الآسيوية، بل منع نشر التحليلات المضادة لهذا التوجه حتى عندما جاءت من قسم تقييم العمليات التابع له. وتذكر Alice Amsden، أن البنك رفض نشر تحليل لهذا القسم أشير فيه إلى لجوء الحكومات في كوريا الجنوبية وتايوان إلى التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق من أجل إنجاز التصنيع. راجع Todaro and Smith، ومرجع سابق، ص 728.

(34) أنظر - مثلاً - كتاب المؤلف: نموذج النور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1994.

(35) مقتبس في Todaro & Smith، مرجع سابق، ص 703، نقلاً عن:

Dani Rodrik, "Understanding economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, No. 34, March 1996.

(36) المقال منشور في جريدة الأوبزيرفر (Observer) البريطانية بعنوان: "Bring back the state"، وقد أعيد نشره على الموقع التالي: www.iatp.org.

(37) Erick Thorbecke, "The evolution of the development doctrine, 1950 - 2005" in WIDER, The Future of Development Economics, WIDER Jubilee Conference, Helsinki, 17-18 June 2005, p. 42.

(38) UNRISD, Visible Hands: Taking responsibility for social development, Geneva, 2000.

والترجمة العربية تحمل العنوان التالي: أيداً مرئية، تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية، الاسكوا، بيروت، 2002.

(39) راجع مقود الأونكتاد على الإنترنت: [www.unctad.org](http://www.unctad.org)

(40) UNDP et al, Making global trade, مرجع سابق.

(41) Sanjaya Lall, Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the

“Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond”, New Delhi, Oct. 1995 [www.unido.org](http://www.unido.org)

المهام التي يؤكد على ضرورة قيام الدولة بها: تتبع تطور الوضع التنافسي للقطاع الصناعي، والتعرف على طاقات التجمعات أو العناقيد الصناعية القائمة والتي يمكن الارتقاء بها بالموارد المحدودة المتاحة، واختيار مجالات جديدة للتنافسية أو انتقاء الصناعات المرشحة للنجاح (picking winners) قابلة للتطوير لتنوع صادرات الدولة، وتصميم سياسات مناسبة لتحسين تنافسية الصناعات، وتقوية قواعد المعلومات والموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، بما فيها الإصلاحات التنظيمية في الجهاز الحكومي، ودعم الصناعات الناشئة، وتقوية التشابكات بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، والتدريب الموجه لتنمية مهارات صناعية محددة، وتقديم الدعم لنشر العمل بمعايير الجودة العالمية ورفع إنتاجية المنشآت.

(42) الاقتباسات من ص 69 وص 71 على التوالي من مقال:

Ismail Sirageldin, “Globalization, regionalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries”,

Journal of Development and Economic Policies (API, Kuwait), vol. 1, no. 1, Dec. 1998.

(43) K. Bezanson, op.cit., pp. 52-53.

(44) Second best solution

(45) أنظر:

T. Irwin and C. Yamamoto, Some options for Improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion paper no. 11, Feb. 2004 ([www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)), pp. 11-17.

(46) OECD, OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises»OECD, Paris,2005.

والتقرير حريص - مثل تقرير البنك الدولي على بيان أن التقدم بهذه القواعد لا يقصد منه معارضة سياسة الخصخصة أو تشييط همة دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تنفيذ برامج للخصخصة.

(47) حزب النجم الوطني التقدمي الإحادي، أزمة مصر الراهنة والطريق نحو الخروج منها، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي، القاهرة، فبراير 1982، ص ص 116 - 188، في شأن القطاع العام، و ص ص 90 - 94 في شأن الدعم.

(48) ثمة مقترحات أخرى طرحت منذ 16 سنة لإصلاح القطاع العام في الدول العربية، راجع: مجموعة مؤلفين، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

(49) البيانات في هذه الفقرة والفقرة السابقة من: UNCTAD, World Investment Report 2004: ([www.unctad.org](http://www.unctad.org))

(50) المصدر:

M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism-Market Reforms and Class Struggle, Monthly Review, Vol. 56, No. 3, July - August 2004, p. 117

(51) C. Raghavan, « FDI needs differentiated strategic approach», [www.twinside.org.sg](http://www.twinside.org.sg)

(52) UNCTAD. World Investment...

(53) . op.cit. p. 4. “Sanjaya Lall, « Governments and Industrialization...

(54) وردت هذه الملاحظات في عرض Chakravarthi Raghavan لمقال M. Panic ومقال M. Mortimore المنشورين في كتاب:

R. Kozul-Wright and R. Rowthorn (eds), Transnational Corporations and the Global Economy , Macmillan .Press for UNU/WIDER, London, 1995

راجع: C. Raghavan, “ Globalization Policies may disintegrate world economy :” [www.twinside.org.sg](http://www.twinside.org.sg)

(55) Vulnerability

## 59 نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة

- (56) د. محمد السيد سليم، "هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين"، العربي، 11 سبتمبر 2005.
- (57) أنظر: Todaro and Smith، مرجع سابق، ص 703. ومع ذلك لم تنج هاتان الدولتان من الوقوع في الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997.
- (58) Steven H. Hanke, Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987, p. 188
- (59) أذيع هذا الخبر مساء 17 فبراير 2006 على محطة يورو نيوز. أنظر: www.euronews.net. أنظر أيضاً www.bbc.co.uk في 21 فبراير 2006.
- (60) راجع: على توفيق الصادق وعلى أحمد البلبل (محرران)، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، وقائع الندوة التي عقدت في 18-19 نوفمبر 2000، ص 134 و ص 276 وما بعدها.
- (61) وهذه من القضايا التي أولاهها مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية الذي عقد في ساو باولو بالبرازيل في يونيو 2004 اهتماماً كبيراً. ولذا شدد البيان الختامي للمؤتمر على أهمية توسيع الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية للدول النامية (National Policy Space) من أجل تحقيق التنمية الوطنية. أنظر www.unctad.org. وأكد البيان أيضاً، على أن من حق كل دولة من الدول النامية أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، وبين القيود التي تنشأ عن تقليص مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية، وذلك في ضوء أهداف التنمية التي تسعى لتحقيقها. وفي هذا السياق اعتبر المؤتمر أن محاولة اقحام قضايا الاستثمار والملكية الفكرية على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، لا مبرر لها، حيث لا علاقة لها بالموضوع الأساسي للمنظمة وهو التجارة.
- (62) راجع خطاب: Thabo Mbeki رئيس جنوب أفريقيا أمام المؤتمر الإقليمي للحكم التقدمي، في 28 يوليو من عام 2005، Progressive Governance Regional Conference، المنشور في: South Bulletin, no. 109, August 2005، بعنوان: Putting People First in a Progressive Agenda. pp. 378-382
- (63) SAPRIN = The Structural Adjustment Participatory Review International Network.
- وهي شبكة تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني في تسع دول نامية (الأرجنتين - بنجلاديش - الإكوادور - السلفادور - غانا - المكسيك - الفلبين - أوغندا - زيمبابوي) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهي: المجر، وتتعاون مع منظمات غير حكومية في كل من أوروبا وكندا والولايات المتحدة. وتضم الشبكة ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزارعين، والمنظمات المعنية بالبيئة، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الدينية، وروابط الشباب، وأرباب المعاشات، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية.
- (64) يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي:
- SAPRI : Structural Adjustment Participatory Review Initiative
- (65) Foundations
- (66) أعلن عن صدور التقرير في بروكسل في أبريل من عام 2002 ونشر التقرير في عام 2004:
- SAPRIN, Structural Adjustment: The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Philippines), 2004.
- (67) Underemployment
- (68) قارن ذلك بالخطاب الرسمي لتوافق واشنطن...
- (69) V. Polterovitch and V. Popov. «Appropriate economic policies at different stage of development», WIDER, The Future of Development Economics, op.cit.
- (70) حسب مؤشرات التنمية الدولية، كان معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء -1% في ثمانينات القرن الماضي وحوالي 0.3% في الفترة 1990 - 2003 أنظر: World Bank, World Development Indicators 2003 and 2005.
- (71) راجع تحقيقات بعثة "الأهرام" إلى دول أمريكا اللاتينية، الأهرام، 12 أبريل 2005. وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً في كتاب: بعثة الأهرام، أمريكا اللاتينية. دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة، 2005.
- (72) إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه"، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 28 - 30 مايو 2005.

- (73) De-industrialization. أنظر مثلاً: جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر - إصلاح أم إهدار للتصنيع؟، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004. وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة UNCTAD السابق الإشارة إليها: Shafaeddin, op.cit.
- (74) للمزيد راجع إبراهيم العيسوي، قصة المعونة الأمريكية لمصر، دار العالم الثالث، القاهرة، 2004.
- (75) World Bank. World Development Report 1987 (Barriers to adjustment and growth in the world , industrialization and foreign trade).
- وتم الاعتماد في هذه الفقرة والفقرتين التاليتين على تلخيص الجدول مع البنك الدولي حول تحرير التجارة الوارد في: S.M. Shafaeddin, op.cit., pp. 305.
- (76) للمزيد حول أهمية التدرج والانتقائية في تحرير التجارة، راجع: S. Lall, "Governments and industrialization " , op.cit., p. 26; S. Dhanani, Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness," Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000 (www.unido.org), p. 13.
- (77) R. Chang, L. Kaltani and N. Loayza, Openness can be good for growth: The role of policy complementari ties, W.B. Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005; B. Bolaky and C. Freund, Trade, regulation, and growth, W.B. Policy Research Working Paper. No. 3255, The World Bank, 2004; G. Perry and M. Olarreaga, Trade liberalization, inequality, and poverty reduction in Latin America " , paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006 (www.Worldbank.org).
- (78) Bolaky and Freund, ibid, pp. 22-23.
- (79) Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 4. يلاحظ أنه لم يثبت تأثير معنوي إحصائياً للمرونة في خروج المنشآت علي النمو في حالة تحرير التجارة (الأثر التفاعلي بين مرونة خروج المنشآت وبين تحرير التجارة)، نفس المرجع، ص 23. وهذا ما لوحظ أيضاً في دراسة بيرى وأولاريجا، مرجع سبق ذكره، ص 36. أيضاً لم يظهر تأثير معنوي للأثر التفاعلي بين التضخم وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الدراسة الأولى ( ص 23 ) .
- (80) One-size fits all approach
- (81) G. Perry and M. Olarreaga, op.cit., pp. 35-36.
- (82) المرجع نفسه، ص 37.
- (83) C. Calderon, N. Loayze and K. Schmidt-Hebbel, External conditions and growth performance, Central Bank of Chile, Working paper, no. 292, 2004 ..والدراسة مشار إليها في Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p.7.
- (84) بمعنى قطع الروابط مع العالم الخارجي De-linking.
- (85) Self-sufficiency or autarchy
- (86) إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، 1992. وثمة تراث عربي وعالم ثالث ثري في موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال: محمد زكي شافعي ورمزي زكي (محرران)، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب، القاهرة، 1987، محمد دويدار وآخرون، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- (87) يذكر تقرير التنمية البشرية 2005 (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - الملخص) أن الدول المتقدمة قد تحالفت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعي، وذلك بإعادة هيكلة هذا الدعم بدلاً من تخفيض إجمالي مخصصاته. فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعي إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى في إتفاقية الزراعة، أي من الصندوق البرتقالي (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح به طالما اقترن بتخفيض للمساحات المنزرعة). والحق أن مخصصات الدعم الزراعي قد ازدادت في الدول المتقدمة. وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة في الدول الفقيرة تزيد قليلاً عن مليار دولار في السنة، فإنها تقدم دعماً لمزارعيها بما يقل قليلاً عن مليار دولار في اليوم. ص 34.32.

## 61 نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة

(88) راجع: إبراهيم العيسوي، "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (1)، أكتوبر 1999.

(89) في مقابل نظرة أنصار توافق واشنطن إلى كل من الهند والصين وما حققته من نجاح نسبي على أنه يقدم حججاً لصالح العولمة، يذكر "رينيرت" أن هذه النظرة تنطوي على تجاهل أن الصين والهند لم يسيرا لأكثر من نصف قرن وفق السياسات التي ينص عليها توافق واشنطن، وأنهما أخذتا بسياسات مغايرة، تتفق مع ما يطلق عليه استراتيجيات "القانون الآخر" The Other Canon أي استراتيجيات التنمية البديلة التي يتبناها رينيرت. انظر:

E.S. Reinert, "The other canon and uneven growth", in S. De Paula and G. Dymksi (eds), Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York, 2005.

وهو ما ينطبق بالطبع على النور الآسيوية - قديمها وجديدها.

(90) ليس غائباً عنا دور المستعمرات وما استنزفت منها من فوائض اقتصادية أسهمت في تقدم الدول الرأسمالية الغربية. ولكن هذا الخيار لم يعد بالطبع متاحاً أمام الدول النامية في الوقت الراهن.

(91) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005 (CD-ROM)

(92) لاحظ أن سنغافورة وهونج كونج من الدول التي سجل فيها الاستثمار الأجنبي كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت مستويات بالغة الارتفاع في عدد غير قليل من السنوات (سنغافورة: 42% في عام 1988 و60% في عام 1999 و93% في عام 2003، وهونج كونج: 60% في عام 1999، و133% في عام 2000 و56% في عام 2001). ومع ذلك فقد حافظتا على معدلات مرتفعة للدخار المحلي.

(93) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005، مرجع سابق.

(94) راجع في معنى الفائض الاقتصادي وأنواعه: Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, N.Y. & London, 1957.

(95) راجع: رمزي زكي، الاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص 123.

(96) UNIDO, Industrial Development Report 2005 (Capability building for catching up), UNIDO, Vienna, 2005.

(97) يقول تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص 131 - 132: «من المحتم إعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الأساسية للناس. ومن هنا ينبغي أن ينصب التشديد بقوة على الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاستخدام، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدي الذي تفرضه تنمية متواصلة».

(98) طبقاً لدستور عام 1988 أنشأت البرازيل أكثر من 500 مجلس صحي لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلي. وتتكون هذه المجالس من ممثلين للاحياء السكنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمة وممثلين آخرين منتخبين.

(99) تضمن دستور فينوزيلا الموضوع في عام 2000 حق المواطنين في طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلي المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلية، بمن فيهم رئيس الجمهورية، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المقررة لشغل المنصب.

(100) للمزيد حول الأفكار التي وردت في هذه الفقرة والفقرة السابقة لها، راجع المصدر الذي صاغها، وهو:

S. Hickey and G. Mohan (eds), Participation – From tyranny to transformation?, Zed Books, London and New York, 2004.

وبخاصة الفصلان الأول والثاني.

(101) راجع في ذلك محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، وكذلك:

H. Chenery et. al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3<sup>rd</sup> Printing, 1976.

(102) Trickle-down effect

(103) أنظر مثلاً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة، وكذلك البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2000/1999، حيث يعتبر أن من الدروس التي يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن: أن النمو لا يتساقط، بل ينبغي أن تخاطب التنمية الحاجات الإنسانية بشكل مباشر. أنظر أيضاً: E. Thorbecke، مرجع سابق، ص 37 وتأكيداً على أن اللامساواة الأكبر تؤدي إلى غو أقل، وتوضيحه للقنوات التي تتبلور من خلالها هذه العلاقة.

- (104) Thabo Mbeki، مرجع سابق.
- (105) راجع: "FDI" C. Raghavan...، مرجع سابق، وكذلك SAPRIN، مرجع سابق.
- (106) راجع تأكيدات الرئيس البرازيلي لولا ووزير المالية الفنزويلي ميرنتس بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية، في الأهرام، تحقيقات بعثة الأهرام في أمريكا اللاتينية 5 و 8 أبريل 2005.
- (107) بالرغم من مرور 15 عاماً على صدور تقرير لجنة الجنوب: التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها، بل إنها تشكل دليلاً إرشادياً قيماً للتقدم في هذا المجال. انظر بوجه خاص الفصل الرابع، ص 193 - 257.
- (108) راجع رمزي زكي، الاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص 115.
- (109) لقد ارتفع توقع العمر عند الميلاد في كوبا إلى 77 سنة في عام 2002، وهو ما يساوي توقع العمر في الدول الغنية غير الأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا يقل سوى سنة ونصف عن توقع العمر في دول تلك المنظمة، أي الدول الصناعية المتقدمة. كما انخفض معدل الخصوبة (عدد المواليد أحياء لكل امرأة في سن الحمل) - وهو من مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي - إلى 1.6، وهو ما يساوي المتوسط للدول الصناعية المتقدمة. ويصل الإنفاق العام على الصحة في كوبا إلى 6.5% من ن.م.أ، وهو نفس المستوى المسجل للدول الصناعية المتقدمة تقريباً (6.6%). وبينما لا يزيد الإنفاق الخاص على الصحة على 1% من ن.م.أ في كوبا، حيث يصل إلى 4.5% في الدول الصناعية المتقدمة، دليلاً على توافر الخدمات الصحية العامة والمجانية على نطاق أوسع في كوبا. بينما بلغ معدل البطالة 6.5% في الدول الصناعية المتقدمة في عام 2002، فإنه لم يزد على 3.3% في كوبا في السنة ذاتها. مصدر البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005، مرجع سابق.
- (110) أولى تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص 209 - 210 اهتماماً كبيراً لهذه القضية، مع توضيح السبل الكفيلة بزيادة الوعي في دول الجنوب.
- (111) QIZ = Qualifying Industrial Zones
- (112) Governing Globalization
- (113) Deepak Nayyar and Juluis Court, Governing Globalization: issues and institutions. The UNU/WIDER, Policy Brief, no. 5, 2002

## المراجع العربية

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2005)، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، الامم المتحدة، نيويورك.
- بعثة الأهرام، (2005)، أمريكا اللاتينية... دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة.
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (1982)، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو الخروج منها، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي، القاهرة.
- الحق، محبوب، (1977)، ستار الفقير، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- دويدار، محمد وآخرون، (1980)، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- زكي، رمزي، (1987)، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب، القاهرة.
- (محرر)، (1989)، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- سليم، محمد السيد، (2005)، «هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين»، جريدة العربي، 11 سبتمبر 2005.
- الصادق، على توفيق وعلى البليل (محرران)، (2000)، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، وقائع الندوة التي عقدت في 18 - 19 نوفمبر 2000.
- عبد الخالق، جوده، (2004)، التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة.
- عبد الله، إسماعيل صبري، (1992)، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة.
- على، على عبد القادر، (2005)، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (13)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العيسوي، إبراهيم، (2005)، «نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقية» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 28-30 مايو 2005.
- ، (2003)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثالثة.
- ، (2001)، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة.
- ، (1989)، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
- ، (1994)، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- ، (1999)، «العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع»، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (1)، أكتوبر 1999.
- ، (2004)، قصة المعونة الأمريكية لمصر، دار العالم الثالث، القاهرة.
- لجنة الجنوب، (1990)، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مجموعة مؤلفين، (1990)، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. معهد التخطيط القومي، (2005)، مؤتمر اولويات الاستثمار الصناعي في مصر، المعهد، القاهرة، 19 - 20 نوفمبر 2005.

## المراجع الأجنبية

- Baran, P., (1957), The Political Economy of Growth Monthly Review Press, N.Y. and London.
- Bezanson, K.,(2000) A science, technology and industry strategy for Vietnam, a document prepared as part of the UNDP/UNIDO Project DP/VIE/99002/, March 2000 (www.unido.org).
- Bolaky, B. and C. Freund, (2004), Trade, regulation and growth, WB Policy Research Working Paper no. 3255, The World Bank 2004.
- Chang, Ha-Joon, (2003), “Kicking away the ladder”, *Monthly Review*, Vol. 54, no. 81, January 2003.
- Chang. R.L. Kaltani and N. Loayza, (2005), Openness can be good for growth: The role of policy complementarities, WB Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank.
- Chenery, H. et al, (1976), Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3<sup>rd</sup> printing.
- Christian Aid, (2005), The Economics of Failure: The real cost of “free” trade for poor countries, A Christian Aid Briefing Paper, July 2005; www.africafocus.org
- De Paula, S., and G. Dymski (eds), (2005), Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York.
- Dhanani, S., (2000), Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness, Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta.
- Fukoyama, F., “Bring Back the state”, The Observer, posted on www.iatp.org
- Hanke, S.H., (1987), Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco.
- Hart-Landsberg M., and Burkett, (2004), China and Socialism: Market reforms and class struggle, *Monthly Review*, vol. 56, no. 3, July – August 2004.
- Hickey S. and G. Mohan (eds), (2004), Participation – From Tyranny to Transformation?, Zed Books, London and New York.
- Irwin, T and C. Yamamoto, (2004), Some Options for improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion Paper no. 11, Feb. 2004.
- Lall, S., (1995), Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and Beyond, New Delhi, Oct. 1995.
- Mbeki, Thabo, “Putting people first”, (2005), *South Bulletin*, no. 109, August 2005.
- Nayyar, D. and J. Court, (2002), Governing Globalization: issues and Institutions, The UNU/WIDER, Policy Brief no. 5.
- OECD, (2005), OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises, OECD, Paris.
- Perry G. and Olarreaga, (2006), “Trade liberalization, inequality and poverty in Latin America”, a Paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006.

- Polterovitch, V. and V. Popov, (2005), "Appropriate economic policies at different stages of development", The UNU/WIDER Jubilee Conference on The Future of Development Economics, Helsinki, 17-18 June 2005.
- Raghavan, C., (1995), "Globalization Policies may disintegrate world economy", www.twinside.org.sg
- , (1997), "FDI needs differentiated strategic approach", www.twinside.org.sg.
- Rodrik, D., (1996), "Understanding Economic Policy Reform", *Journal of Economic Literature*, 34, March 1996.
- SAPRIN, (2004), Structural Adjustment; The SAPRI Report, Zed Books, TWN, Books for Change and IBON.
- Shafaeddin, S.M., (2005), Trade liberalization and economic reform in developing countries: structural change or de-industrialization, UNCTAD, Discussion Paper no. 179, April 2005.
- Sirageldin, Ismail, (1998), "Globalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", *Journal of Development and Economic Policies*, API-Kuwait, Vol. 1, no. 1, December 1998.
- Thorbecke, E., (2005), "The evolution of the development doctrine 1950-2005", in UNU/WIDER jubilee Conference on the Future of Development Economics, Helsinki, 17-18 June 2005.
- Todaro, M and S. Smith, (2003), Economic Development, 8<sup>th</sup> ed., Adison Wesley.
- UNCTAD, (2004), The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004.
- , )2004 and 2005(, )Trade and Development Report.
- , (2004), UNCTAD 11, Final Statement, Sao Paulo, Brazil, (www.unctad.org).
- , (2004),World Investment Report; www.unctad.org.
- UNDP, (2003 and 2005), human Development Report.
- UNDP et al, (2003), Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, (www.undp.org).
- UNIDO, (2005), Industrial Development Report 2005, UNIDO, Vienna.
- UNRISD, (2000), Visible Hands; Taking Responsibility for Social Development, Geneva.
- World Bank, (2003 and 2005), World Development Indicators, CD-ROM.
- , (1987, and 1999/2000), World Development Report.